



PROVISIONAL

A/32/PV.47
26 October 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حربي مؤقت للجلسة السابعة والأربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧، الساعة ١٠ / ٣٠

(يوغوسلافيا)

السيد موجسوف

الرئيس:

— الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة والتي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية والتشكيل الجغرافي والتركيب السكاني فيها مخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والتزامات اسرائيل الدولية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولقرارات الأمم المتحدة، وعرقلة المساعي المبذولة للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط : مشروع قرار [١٢٦]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بآدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .
وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72277/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٥البند ١٢٦ من جدول الاعمال

الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة غير المشروعة في الاراضي العربية المحتلة والتي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية والتشكيل الجغرافي والتركيب السكاني فيها مخالفة لآحكام ميثاق الامم المتحدة والتزامات اسرائيل الدولية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولقرارات الامم المتحدة ، وعرقلة المساعي المبدولة للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط : مشروع قرار (A/32/L.3 و Add.1 و 2)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول أقترح أن تقفل قائمة المتحدثين في المناقشة العامة بشأن هذا البند في الساعة ١٨/٠٠ اليوم . اذا لم أسمع اعتراضا سوف أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح .
وقد تقرر ذلك .

السيد عبد المجيد (مصر) : ان مصر تنظر نظرة خطيرة الى الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة غير المشروعة ، في الأراضي العربية المحتلة ، والتي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية والتشكيل الجغرافي ، والتركيب السكاني فيها ، مخالفة لآحكام ميثاق الامم المتحدة والتزامات اسرائيل الدولية ، طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، ولقرارات الامم المتحدة وعرقلة المساعي المبدولة للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

واذا هذا الوضع الخطير الذي تستهدف به اسرائيل تعويقا آخر لفرص اقامة السلام الدائم والعدل في الشرق الاوسط ، وما يتسم به الوضع من طابع الأهمية والفورية ، فقد طلبت مصر ادراج بند اضافي عاجل على جدول أعمال الجمعية العامة لاتخاذ الاجراءات والمواقف اللازمة اذا هذا الوضع .

والواقع أن الامم المتحدة بأجهزتها المختلفة كانت ، دوما ، خلال السنوات الماضية ، على ادراك كامل بابعاد المخطط الاسرائيلي ، القائم على فرض الاحتلال ، وتغيير الطبيعة القانونية ، والجغرافية ، والسكانية للمناطق العربية المحتلة وأدانت هذا بكل وضوح ، كما أنها قررت ، بالاجماع ، انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على كافة المناطق العربية المحتلة وأكدت ذلك أكثر من مرة .

ولم يتخلف مجلس الأمن عن ذلك أيضا ، فقد أصدر مجلس الأمن منذ عام ١٩٦٧ قرارات عديدة حول هذا الموضوع تجاهلتها اسرائيل كلية ، ثم كان آخرها البيان الاجماعي الذي صدر بتوافق الآراء لمجلس الأمن في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ (S/12233) . واسمحوا لي أن أقتبس هنا بعد فقراته لانتباها تماما على الموضوع الذي تناقشه الآن .

لقد أعرب المجلس في بيانه :

” عن قلقه العميق بسبب الوضع الراهن الخطير في الأراضي العربية المحتلة نتيجة

لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي ” .

ثم أكد من جديد :

” . . . مطالبته الحكومة الاسرائيلية بأن تضمن سلامة ورفاهية وأمن سكان هذه

المناطق وأن تسهل عودة سكانها . . . ”

وبعد ذلك أكد البيان انطباق :

” . . . اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب على الأراضي

التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وطالب سلطات الاحتلال ، مرة أخرى ، أن تنطاع

تماما لأحكام هذه الاتفاقية ، وأن تمتنع عن اتخاذ أى إجراءات تخرقها . واعتبر المجلس في

هذا الصدد ان أى اجراء تتخذه اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة من شأنه تعديل

التشكيل الديموغرافي أو الطبيعة الجغرافية وبصفة خاصة انشاء المستعمرات أمر يبدل

شدة ، وان هذه الاجراءات ليس لها أى مدلول قانوني ولا يمكن أن تؤثر على نتيجة البحث

عن السلام ، بل انها تشكل عقبة في طريق السلام . . . ”

ولا أود أن أغفل هنا كذلك ما أعرب عنه السكرتير العام للأمم المتحدة عدة مرات عن قلقه

الشديد ازاء انشاء اسرائيل لمستعمرات في الأراضي العربية المحتلة .

ماذا كانت نتيجة هذه القرارات سواء من الجمعية العامة أو مجلس الأمن ؟ لقد أعلنت

اسرائيل جهارا استخفافها بها وعدم استعدادها لتنفيذ أى منها ، وذكرت على لسان رئيس

وزرائها وكبار المسؤولين فيها عن عزمها على المضي في هذه الاجراءات دون أى اعتبار للمجتمع

الدولي أو لالتزامات اسرائيل الدولية نفسها ، بل ان اسرائيل تهاجم وتتحدى الأمم المتحدة وهي

التي تدين لها بالوجود . وسوف نسمع اليوم ، ولا شك ، من ممثل اسرائيل مزيدا من التحدى والتهجم والتهكم على الأمم المتحدة . ولكننا كلنا هنا ، وفي هذه القاعة وفي غيرها من قاعات الأمم المتحدة نعلم يقينا من منا على حق ، ومن منا على باطل .

وقد سبق أن أوضح السيد اسماعيل فهمي ، وزير خارجية مصر في خطابه أمام جمعيتكم الموقرة في ٢٨ أيلول / سبتمبر الماضي ان تلك الاجراءات الاسرائيلية تنقسم الى ثلاثة أقسام : " أولا ، محاولة اسباغ الشرعية القانونية على المستعمرات الاسرائيلية التي أقيمت في الضفة الغربية . . . "

" ثانيا ، محاولة فرض النظم الاسرائيلية على السكان العرب للأراضي التي احتلت منذ ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، تحت ستار مساواة السكان العرب بالمواطنين الاسرائيليين . . . "

" ثالثا ، انشاء مستعمرات اسرائيلية جديدة في الضفة الغربية . . . " (A/32/PV.10)p.48

كما أوضح وزير خارجية مصر ان :

" القرارات الاسرائيلية الأخيرة كانت مناسبة لأن تعلن جميع الدول - دون استثناء - عن رفضها القاطع لهذه الاجراءات وللمنطق الذي تقوم عليه والحجج التي تستند اليها ، وبصفة خاصة في البيان القاطع الذي أصدره الرئيس عمر بونخو رئيس الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية والبيانات الرسمية التي أصدرتها حكومات الدول الآسيوية والأوروبية ودول القارتين الأمريكيتين في الشمال والجنوب . . . "

وقد شهدت هذه القاعة أيضا ادانات رؤساء وفود مختلف الدول لهذه السياسات الاسرائيلية .

وقد اشترك في الاشارة الى هذا الموضوع ١٣٥ متحدثا في المناقشة العامة للجمعية العامة من مجموع ١٤٠ متحدثا أجمعوا سواء كانوا من رؤساء الدول أو رؤساء الوزارات أو وزراء الخارجية أو رؤساء الوفود على استنكار السياسة الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة . ولعل في ذلك أبلغ رد على ما يدعيه أو سوف يدعيه ممثل اسرائيل من أن عدد من استنكر موقف بلاده لم يتعد ٤٠ وفدا . ولعل في هذه الاحصائية أبلغ دليل على بطلان دعاوى اسرائيل ومدى عزلتها داخل المجتمع الدولي .

لقد وصلت الجراءة بوزير خارجية اسرائيل أن يعلن في هذه القاعة ان اتفاقية جنيف الرابعة أو القانون الدولي لا ينطبق على المناطق العربية المحتلة ، بل وأضاف : " . . . انه حتى لو كانت تنطبق ، فان أحكامها لا تتضمن أى قيود على حرية الأشخاص " - وهو يقصد الاسرائيليين بالطبع - " في الاقامة في هذه المناطق " . كما ادعى كذلك : " ان عربيا واحدا لم يفقد منزله نتيجة اقامة المستعمرات الاسرائيلية " التي أسماها " بالقرى المسالمة " ، مضيفا انه " من غير المقبول أن يمنع اليهود من الاقامة في أى بقعة من أرضهم التاريخية " . (A/32/FV.27,p.83-85)

ان سياسة اسرائيل في طرد السكان العرب معروفة وحتى الآن ترفض اسرائيل السماح للسكان الذين شردوا نتيجة عدوان سنة ١٩٦٧ بالعودة الى ديارهم بالرغم من قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) الصريح في هذا الشأن ، بل ان كل يوم يشهد مزيدا من طرد السكان العرب والاستيلاء على ممتلكاتهم وجلب المهاجرين الاسرائيليين لكي يحلوا محلهم ، وبعد ذلك يدعي وزير خارجية اسرائيل ان عربيا واحدا لم يفقد منزله .

بل أن حزب حيروت الذى يرأسه رئيس وزراء اسرائيل الحالي استمر منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن في المطالبة بسيادة اسرائيل على كل فلسطين ، بما فيها شرق الأردن ، وعن طريق القوة . وتجدر الاشارة الى أن شعار حزب حيروت هو خريطة تضم ضفتي نهر الأردن مرتبطتان ببندقيّة وعبارة " عن هذا الطريق وحده " .

ولقد تكشفت للعالم مفاهيم قادة اسرائيل ، ان رئيس وزرائها لا يجد حرجا في أن يعلن أن الأراضي المحتلة هي أراض محررة ، كل ذلك نرفضه شكلا وموضوعا ويتعارض تماما مع مبادئ القانون الدولي والميثاق وقرارات الأمم المتحدة .

ان خطة اقامة المستعمرات الاسرائيلية بدأت بعد عدوان سنة ١٩٦٧ مباشرة ، ووصل عدد المستعمرات حتى الآن ، الى حوالي تسعين مستعمرة ، ٢٥ منها في مرتفعات الجولان و ٢٢ في قطاع غزة وسيناء و ٣٦ في الضفة الغربية . هذا بالاضافة الى عشرات المستعمرات التي أعلن مؤخرا عن اقامتها في الأراضي المحتلة بما فيها القدس العربية ، التي توطن فيها حتى الآن عشرات الألوف من المهاجرين والمستجلبين الى اسرائيل ، وذلك بعد أن نسفت السلطات الاسرائيلية عشرات المنازل العربية في المدينة وأخلت سكانها بالقوة وأحلت محلها مساكين للاسرائيليين .

ولم يقتصر الأمر على اقامة المستعمرات ، وانما تعداه الى البدء في انشاء مدن بكاملها مثل ما يسمى بمدينة ياميت في سيناء المحتلة . وقد أطلقت وزارة الاسكان الاسرائيلية هذا الشهر نفسه أنها خططت لكي تكون مدينة ياميت تضم مائة ألف اسرائيلي ، وذكر مدير عام وزارة الاسكان الاسرائيلية الذي رافق رئيس وزراء اسرائيل في تفقد الانشاءات الجارية في ياميت ، أن هناك خطة فورية لزيادة عدد سكان المدينة من الاسرائيليين بحيث يصل الى ٣٠ ألف نسمة . وكان أكثر المنادين باقامة هذه المدينة الاسرائيلية داخل الأراضي المصرية ، هو الجنرال ديان ، الذي ذكر قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ أنه اقترح اقامتها ، حتى تكون أحد العوامل التي تمكن اسرائيل من مد حدودها الى الغرب . وقال بعد ذلك " ان الحدود لا يتم تحديدها على الخرائط ، وانما تتحدد باقامة المستعمرات ولهذا يجب اقامة مدينة ياميت وليس هذا هو وقت التخلي عن العلم الصهيوني " .

ان اسرائيل — يا سيادة الرئيس — تقيم المستعمرات والمدن الواحدة بعد الأخرى ، غير عابئة بالرأي العام العالمي ، متحدية له حتى أن عددا من الاسرائيليين أنفسهم أدرك خطورة هذه السياسة التوسعية لحكومتهم واتهموهم بالعمل على ضم أراضي مصرية وعربية ، وقاموا بمظاهرات كبيرة ضد هذا الاتجاه .

وقد كشفت مجلة New Outlook الاسرائيلية في عددها الصادر في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ عن مدى الاستهتار المتعمد الذي مارسته السلطات الاسرائيلية عندما شرعت في اقامة هذه المدينة الاسرائيلية داخل الأراضي المصرية عندما ذكرت تلك المجلة أن البلد وزورات الاسرائيلية ضربت منطقة المدافن الكبيرة هناك ، وأعلن الجنرال ديان بعدها أن الأمر لم يتعد ازالة مدفن مؤقت للأطفال . وأعربت المجلة بحق ، عن استغرابها لهذا القول حتى لو كان صحيحا ، مضيفة أن الحقائق غير ما ذكر الجنرال ديان تماما ، حيث أنه قبل تخريب المدافن طالب السكان السلطات العسكرية الاسرائيلية بعدم المساس بها ، ووعدتهم هذه السلطات بذلك ولكن رغم هذه الوعود فانها قامت بارسال البلد وزورات لتخريب تلك المدافن .

وبعد ذلك تزعم السلطات الاسرائيلية - يا سيادة الرئيس - أن سكان المنطقة سعداء للغاية بالحكم الاسرائيلي ، ويؤيدون تماما المشروعات الاسرائيلية ، بل ووصلت الجراءة بالحاكم العسكري الاسرائيلي لقطاع غزة أن يعلن يوم ٢٧ تموز/يوليه الماضي بيوم رفح ، والذي وصفه بأن الوجهاء العرب قد حضروا احتفاله . ولكن جريدة " يدعوت احرونوت " الاسرائيلية ، شرحت لنا في عددها الصادر في ٢٨ تموز/يوليه مراسم هذا الاحتفال ، فقالت أنه اقتصر على أربعة من السجناء العرب الذين جلبوا من السجن لحضور هذا الاحتفال . والأكثر خطورة من هذا هو أن المستعمرات والمدن التي تقيمها اسرائيل في سيناء المحتلة سيشغلها كما أعلن الصحف الاسرائيلية ، وليس كما أعلن ، سيشغل تلك المدن القادمون من جنوب افريقيا ، حيث أن النظام العنصري في اسرائيل مصمم على بذور التفرة العنصرية التي تمارسها سلطات جنوب افريقيا في الأراضي العربية المحتلة ، وأعلن مكتب تسويق الموالح الاسرائيلية أنه تقرر انشاء مصنع للموالح الاسرائيلية في ياميت بالاشتراك بين جنوب افريقيا واسرائيل . وكلنا هنا يعلم الترابط الوثيق بين النظامين العنصريين ، وهو أمر لا يخفيانه بل يتباهيان به .

وهناك أيضا المزيد من الخطط لاقامة المدن في مرتفعات الجولان ومن ضمنها ما يسمى بمدينة كاتزرين التي أعلن مدير الوكالة اليهودية عن اقامتها في وسط الجولان ، بحيث يصل سكانها الى ٢٠ ألف نسمة .

وقد كان تأثير إقامة هذه المستعمرات على سكان المناطق المحتلة خطيرا . ويعطي لنا الدكتور " آمنون كابلوك " مؤلف كتاب " نهاية أسطورة " La Fin des Mythes على سبيل المثال ، وصفا لما حدث بالنسبة لمدينة ياميت ، فيشرح كيف أن الجنود الاسرائيليين طردوا عشرة آلاف مزارع ، ونسفوا منازلهم وقوضوها بالبلود وزورات وأتلفوا محاصيلهم وردوا آبارهم .

ويعطي لنا الدكتور "المان" وهو استاذ امريكي ومدير ابحاث المدن بجامعة كاليفورنيا وصفا آخر لما حدث في منطقة اخرى من المناطق المحتلة هي الضفة الغربية حيث يروى مصير قريتين عربيتين هما تل البيضا والبرد لاه اقيمت بجوارهما عدة مستعمرات اسرائيلية حيث حرم الاسرائيليون سكان هاتين القريتين من الاستفادة من الابار التي اقاموها او حتى حفر آبار جديدة في الوقت الذي حفروا فيه آبارا للمستعمرات الاسرائيلية بل رفضوا حتى بيع المياه لسكانهما . ويشير الدكتور المان الى ان الف عائلة فلسطينية من سكان القريتين لا يسمح لها الان بأكثر من ٢٧٠ مترا مكعبا من المياه في الساعة في الوقت الذي تستهلك فيه ٣٠ عائلة اسرائيلية من سكان مستعمرة "ميداح" ١٥٠٠ متر مكعب في الساعة . كذلك فانه في الوقت الذي ينتهي فيه العمل من توسيع هذه المستعمرة الاسرائيلية فـان القرى العربية المجاورة لن يكون لديها مياه على الاطلاق . ويذكر الدكتور المان ان هذا الحادث ليس حادثا منفردا بل جزء من سياسة متكاملة حيث يطرد المزارعون العرب من مزارعهم بالقوة ويتـم الاستيلاء على اراضيهم لصالح سكان المستعمرات الاسرائيلية ، وفي الحالات التي لا يوجد فيها عدد كاف من الاسرائيليين لزراعة الاراضي المصادرة فان الحقول يتم رشها بالمواد الكيماوية لمنع زراعتها . وأرجو من حضراتكم الاطلاع على الصورة التي نشرها الدكتور المان في مقالته في مجلة ال New Times وهي مجلة امريكية ، وتلك الصورة وهي غنية عن اى بيان ، تصور انه في الوقت الذي يسبح فيه سكان المستعمرة الاسرائيلية في حمامين للسباحة فان على سكان قرية تل البيضا ان يجلبوا مياههم من مناطق بعيدة . وان الوفد المصرى على استعداد لتوزيع تلك المجلة على كل من يطلبها .

ونقلت لنا مجلة US News & World Report في عددها الصادر في ١٧ اكتوبر الجارى اى منذ اسابيع صورة اخرى قاتمة حول العقلية الاسرائيلية وحبها للتوسع ، فقد صرح رئيس احدى المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية وتدعى "ياتير" للمجلة حول موقف المستوطنين الاسرائيليين تجاه السكان العرب الذين اغتصبت اراضيهم فقال "نحن سنضربهم في المكان الذي يوجعهم بتسوير اراضيهم ومنعهم من رعي مواشيهم وحرمانهم من مورد رزقهم . ونأمل بذلك ان يغادروا المنطقة وسنطلب النار على اى عربي يتدخل في خططنا التوسعية" . وأشارت نفس المجلة في عددها الصادر في ٢٥ تموز/يوليه الماضي ان السلطات الاسرائيلية نسفت حتى الان ١٨ الف منزل عربي من أجل اسكان المستوطنين الاسرائيليين .

وتحاول السلطات الاسرائيلية قدر استطاعتها اقامة هذه المستعمرات دون اعلان او دعاية لخوفها الى حد ما من رد الفعل الدولي لذلك ، حتى ان اسرائيل جاليلي رئيس اللجنة الوزارية السابق لشؤون المستعمرات نصح الصحفيين الاسرائيليين بعدم الاعلان عن انشاء هذه المستعمرات حيث قال انه كلما نشرت معلومات اكثر عن الاستيطان الاسرائيلي كلما ازداد التدخل الاجنبي .

وقد اتبع الجنرال شارون خليفة اسرائيل جاليلي في المنصب نصيحة الاخير حرفيا ولكنـــه كان اكثر تحديا من سلفه حينما دعا في الشهر الماضي الى عدم الاكتراث برأى المجتمع الدولي فيما يتعلق باقامة هذه المستعمرات الاسرائيلية وقد روى شارون في مقابلة صحفية يوم ٩ أيلول /سبتمبر الماضي كيف ان السفارة البريطانية في تل ابيب اتصلت به بناء على طلب عاجل من الخارجية البريطانية في لندن للاستفهام عما اذا كان صحيحا ان اسرائيل قد اقامت مستعمرة جديدة بالقرب من مدينة جنين الغربية في الضفة الغربية . وقد أجابه شارون بكل صفاقة انه لا شأن للبريطانيين بهــــذا الموضوع . هذا نموذج يسيادة الرئيس للعقلية التي تحكم اسرائيل الان .

وقد أعلن شارون عن خطة المستعمرات الاسرائيلية الجديدة وهي تقوم على اساس اقامة مستعمرات اسرائيلية تقوم بتطويق المراكز السكانية العربية من أجل منع توسع هذه المراكز واتصال بعضها ببعض وموجبها ايضا ستقام مراكز استيطانية اسرائيلية كبيرة على مستوى البلديات تحيط بها شبكة من المستعمرات ، ثلاث منها في منطقة القدس التي سبق لوزير الدفاع الاسرائيلي السابق أن صرح انه يجب احاطتها من جهاتها الاربع بحلقة من المستعمرات الاسرائيلية . كما تنص الخطة على شق طريق سريع في وادي الاردن يصل بين تل ابيب ونهر الاردن تقام على جانبيه المصانع والمستعمرات الاسرائيلية الكبيرة بحيث يشكل فاصلا يقسم الضفة الغربية الى قسمين . وبالإضافة الى هذا الخط فان خطة شارون - رئيس اللجنة الوزارية للمستعمرات - تدعو الى اقامة عدد آخر من الطرق الممتدة على طول الضفة الغربية . وعلى العموم فان هذه الخطة التي أعلنها شارون بنفسه تنص على اسكان مليوني اسرائيلي في المستعمرات التي سيقمها في الاراضي المحتلة من الجولان الى سيناء .

وقد اعلنت اللجنة الوزارية الاسرائيلية المسؤولة عن المستعمرات يوم ١٢ تشرين الاول / اكتوبر الجارى انها قررت تخصيص عشرات الملايين من الجنيهاات لاقامة المستعمرات الاسرائيلية الجديدة في الضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان هذا العام . ومن الجدير بالذكر ان اول عمل قام به رئيس وزراء اسرائيل الجديد هو زيارته للمستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية حيث اعلن يوم ١٨ أيار/ مايو الماضي حرفيا " نحن نقف الان على أرض اسرائيل المحررة والتي تم استيطانها وتنميتها ، وستكون هناك مستعمرات عديدة اخرى في هذه المنطقة " .

ومن المعروف ان الحكومة الاسرائيلية الحالية تشجع حركات الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة بكل قوة ، وكذلك الحركات المتطرفة ، التي تدعو علانية الى طرد السكان العرب ، مثل حركة "جيوش ايمونيم" ، وهي الجماعة التي تعتقه بأن للاسرائيليين حقا مقدسا في جميع ما تدعيه "بأرض اسرائيل" وانه اذا ما تم قبول هذه الحقيقة - ان عاجلا او آجلا - فان مشكلة العرب - في رأيهم - تصبح مشكلة لا اهمية لها .

واننا نحن العرب ، ياسيادة الرئيس ، نتساءل : هل هذه هي الطريقة التي يرى بها وزير خارجية اسرائيل ان يقوم عليها تعايش اليهود والعرب في الاراضي المحتلة كما دعا في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ؟

ان خير وصف ، ياسيادة الرئيس ، لسياسة المستعمرات الاسرائيلية جاء من داخل اسرائيل نفسها ، حيث علقت جريدة الجيرو سالم بوست الاسرائيلية الحكومية على هذه السياسة في عدد ١٥٠ الصادر في ٢٦ ايلول / سبتمبر الماضي بقولها ، وانا اقتبس :

" ان جميع الحكومات الاسرائيلية طالبت واقترحت بل وصممت على التفاوض دون شروط مسبقه . ومع ذلك فان هناك ٧٧ شرطا مسبقا - اي المستعمرات - في مرتفعات الجولان ووادي الاردن وحول قطاع غزة وغير ذلك ."

اننا ، ايها السادة ، اذا طبقنا احكام القانون الدولي على هذه الاجراءات التوسعية الاسرائيلية لوجدنا ان احكامه صريحة وواضحة كل الوضوح . فالمادة ٥٤ مثلا من احكام اتفاقية لاهاي تنص على ما يلي ، واسمحوا لي ان اتلو نصها بالانكليزية .
(ثم تحدث بالانكليزية) :

" ينبغي احترام شرف الاسرة وحقوقها وحياة الافراد والملكيات الخاصة والمعتقدات الدينية وممارستها . ولا يجوز مصادرة الملكية الخاصة ."

(ثم واصل الحديث بالعربية) :

وكلنا الان على علم بالمصادرات التي اقدمت عليها السلطات الاسرائيلية لممتلكات وأراضي ومنازل العشرات من الالوف من السكان العرب . وحتى لو احتجت السلطات الاسرائيلية بأن المستعمرات التي تقيمها او الاراضي التي استولت عليها انما هي ليست ملك افراد وانما ملك الدولة ، فان احكام اتفاقية لاهاي واضحة ايضا في هذه النقطة حيث تنص في المادتين ٥٥ و ٥٦ على مايلي واقتبس بالانكليزية :

(ثم تحدث بالانكليزية) :

" ينبغي ان ينظر الى دولة الاحتلال فقط كدولة مسؤولة عن الادارة والانتفاع بالمباني العامة ، والمقارات ، والغابات والاراضي الزراعية الواقعة تحت سيطرة الدولة المعتدلية والواقعة في الاقليم المحتل . وينبغي عليها ان تصون هذه الممتلكات وان تديرها وفقا لقواعد حق الانتفاع".

(ثم واصل الحديث بالعربية) :

ومن الواضح ان مصادرة الاراضي العامة بدعوى اقامة المستعمرات الاسرائيلية عليها أمر لا يستند الى اي اساس ، ولا يتفق مع التزامات اسرائيل الدولية .
وان انتقلنا الى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، واسرائيل طرف فيها ، نجد ان الحكومة الاسرائيلية قد رفضت انطباقها على الاراضي المحتلة ، غير ان احكامها ايضا صريحة وواضحة . فالمادة ٤٩ مثلا تنص على ما يلي واقتبس بالانكليزية :

(ثم تحدث بالانكليزية) :

" ان عمليات النقل القهرية ، الفردية ، او الجماعية ، وكذا عمليات نقل الافراد المحميين من الاقليم المحتل الى اقليم دولة الاحتلال ، او الى اقليم اي دولة اخرى محتلة او غير محتلة ، تعتبر اعمالا ممنوعة ، بغض النظر عن الدافع وراء ذلك .
" وعلى دولة الاحتلال ان تمتنع عن نقل بعض مواطنيها المدنيين الى الاقليم الذي تحتله " .

(ثم واصل الحديث بالعربية) :

ولست في حاجة الى الاشارة الى ان ما قامت وتقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلية تنطبق عليه حرفيا أحكام هذه الاتفاقية . وبالإضافة الى ذلك فان اسرائيل قامت بنهب واستغلال الموارد الاقتصادية للاراضي المحتلة ، واهمها البترول في سيناء ، ضاربة عرض الحائط باحكام اتفاقية لاهاي التي تحرم ذلك ، وبالذات منع اي حفر او تنقيب عن البترول في الاراضي المحتلة ، ولكن السلطات الاسرائيلية رغم ذلك مستمرة في السير في هذا الطريق .

السيد الرئيس ، اما الشق الثاني من الاجراءات الاسرائيلية التي اتخذتها اسرائيل في الاراضي المحتلة ، فهو تطبيق القواعد والقوانين والاجراءات الاسرائيلية على السكان العرب . وقد حاولت السلطات الاسرائيلية تغليف اعلانها بمسحة انسانية ، بالادعاء انها تهدف فقط الى تقديم الخدمات التي يحصل عليها الاسرائيليون الى سكان هذه الاراضي المحتلة ، وذلك لدواعي انسانية ، هي دوافع زائفة ولا شك .

واذا كان ذلك صحيحا ، يسيادة الرئيس ، وتمشيئا معه من باب الجدل - فأين كان ضمير السلطات الاسرائيلية طوال سنوات الاحتلال العشر الماضية ؟ هل استيقظ ضميرها فجأة واقتنعت بضرورة المساواة وحفظ حقوق العرب والى غير ذلك ؟ ولو كانت الحكومة الاسرائيلية جادة في دعواها هذه لسمحت للسكان العرب بالحصول على ابسط حقوقهم في العودة الى اراضيهم وتقرير مصيرهم . ولكن من الواضح الان تماما ان هدف السلطات الاسرائيلية هو التوسع وضم هذه المناطق الى اسرائيل ، تحت دعوى انطباق القوانين الاسرائيلية عليها . وتجربة الماضي لم تفت عن اذهاننا بعد ، ففي عام ١٩٤٨ أصدرت السلطات الاسرائيلية بعض القوانين الاستثنائية التي أدجبتها عام ١٩٥٠ فيما يسمى بقانون املاك الغائبين Absentee Property Law وبموجب هذا القانون تمت مصادرة أملاك اللاجئين العرب الذين طردتهم اسرائيل من ديارهم . ثم هناك القوانين الاستثنائية الخاصة بما يسمى باستزراع الاراضي الجرداء^١ (Emergency Regulations (Cultivation of waste Lands لعام ١٩٤٩ وبموجبه منع السكان العرب من زرع اراضيهم بل وطردوا منها ثم استولت عليها الحكومة بدعوى انها اراضي جرداء^٢ لا يتم استزراعها .

نفس الصورة تتكرر الان في الاراضي المحتلة ، من طرد السكان العرب من اراضيهم وممتلكاتهم ، ثم الاستيلاء عليها واعطائها للمستوطنين الاسرائيليين باعتبار انه لا صاحب لها .

وقد اشارت الصحف الاسرائيلية الى ان الحكومة الاسرائيلية ليست لديها الاموال لتمويل ما أسمته بالخدمات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، اذن ، لامناص من استمرار استنزاف السكان العرب في هذه المناطق ، عن طريق زيادة الضرائب الاسرائيلية التي فرضت عليهم جبرا . فبالاضافة الى ضريبة الشراء التي يذهب ريعها الى الخزنة الاسرائيلية ، ولا يتفق على سكان المناطق المحتلة ، فان السلطات الاسرائيلية زادت الى حد كبير ، الضرائب التجارية والصناعية على السكان العرب ، وحصيلتها ايضا تذهب الى الخزنة الاسرائيلية .

وقد أوضح وزير المالية الاسرائيلية عند زيارته لقطاع غزة في ١٧ آب/اغسطس الماضي ، عقب اعلان قرار الحكومة الاسرائيلية ، أنه من المحتمل زيادة الضرائب على سكان القطاع ، ورفض مطلق الطلبات التي تقدم بها ممثلو القطاع لالغاء ضريبة الشراء .

واسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، أن أتلونى البرقية التي أرسلها السيد رشيد الشوا عمدة غزة الى الرئيس كارتر في منتصف آب/اغسطس الماضي ، حول بعض هذه الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة . وما جاء فيها كان للرد على الادعاءات الاسرائيلية ، بأن القرار مرجعه اعتبارات انسانية فقط .

تقول البرقية وأنا أقتبس :

” ان مجلس بلدية غزة ، يرفض قرار الحكومة الاسرائيلية بمد التأمين الصحي والضمان الاجتماعي الى المناطق المحتلة ، تحت دعوى أن تكون شبيهة بالخدمات المماثلة في اسرائيل . ان المجلس يعتبر القرار افتئاتا على حقوق الشعب العربي الفلسطيني ، واستهزاء بالرأى العام العالمي ، ومحاولة لاعلان ضم الأراضي المحتلة لاسرائيل .

وان نرفض هذا القرار ، ونحتج على اعلانه من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي ، فاننا نطالب بتطبيق المواثيق الدولية عامة ، واتفاقية جنيف خاصة ، وهي الاتفاقيات التي تحكم شؤون سكان المناطق المحتلة وتضمن لهم حياة انسانية ، وهو الأمر الذي افتقدناه خلال العشر سنوات الماضية من الاحتلال . اننا نطالب الولايات المتحدة الامريكية عن طريق رئيسها وحكومتها ، بأن تتولى مسؤوليتها التاريخية في الضغط على اسرائيل من أجل الانسحاب من أراضينا المحتلة ، واقرار سلام عادل ودائم في هذه المنطقة .

ولقد قرر المجلس البلدى في غزة الاضراب لمدة ساعتين صباح الارباء ١٧ آب/

اغسطس ، احتجاجا على قرار الحكومة الاسرائيلية ” انتهى الاقتباس .

هذا - سيدى الرئيس - بعض من كل ، وأمثلة لما يحدث في الأراضي المحتلة من مخالفات كثيرة للقانون الدولي ، وقد سجل عدد كبير من هذه الاجراءات الاسرائيلية في تقارير اللجنة الثلاثية ، التي شكلتها الجمعية العامة للتحقيق في سياسة اسرائيل في الاراضي المحتلة ، كما سجلتها الصحف العالمية والجمعيات والمؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان والقانون الدولي .

السيد الرئيس ، من الواضح الآن أن الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة ، سواء في مصادرة الأراضي ، والممتلكات ، واستنزاف الموارد الاقتصادية ، واقامة المستعمرات ، وطرد السكان العرب وتطبيق النظم واللوائح الاسرائيلية ، انما ترمي الى هدف واحد ، هو تثبيت دعائم الاحتلال الاسرائيلي لهذه المناطق ، تمهيدا لضمها لاسرائيل ، ونسف كل فرس السلام في المنطقة ، ان لو أن اسرائيل كانت جادة بالفعل في دعواها بالعمل من أجل السلام ، لما أقدمت على مثل هذه الاجراءات . فكيف تتصور اسرائيل انها تستطيع اقناع العرب برغبتها في السلام ، في الوقت الذي تزيد فيه كل يوم من سعيها لتدعيم احتلالها ؟

انني أعلن من هنا بكل وضوح ، أن الشعب العربي لن يقبل بتاتا وتحت أى ظرف من الظروف سياسة الاحتلال والضم الاسرائيلي ، وأكرر ، ان الشعب العربي لن يقبل بتاتا وتحت أى ظرف من الظروف سياسة الاحتلال والضم الاسرائيلي ، وهذه السياسة الاسرائيلية ، التي نضعها أمامكم اليوم ، هي تهديد خطير لكافة جهود السلام ، ولفرص اقامة السلام ، وتقتضي موقفا قويا من المجتمع الدولي ، ممثلا في الجمعية العامة في مواجهة التحدى الاسرائيلي للشرعية الدولية ، والقانون الدولي ، وما توصلت اليه المدنية من أسس ومبادئ .

السيد الرئيس ، وختاما ، أرجو أن تسمحوا لي ، باسم الدول الآتية : الاردن ، افغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، اندونيسيا ، أنغولا ، اوغندا ، ايران ، باكستان ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتسوانا ، بوروندي ، تركيا ، تشاد ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، شيشيل ، الصومال ، عمان ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - الاستوائية ، غينيا بيساو ، فولتا العليا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موريشيوس ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا . اسمحوا لي - سيادة الرئيس - باسم تلك الدول ، بأن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.3 بتاريخ ٢٩ أيلول / سبتمبر الماضي :

من الطبيعي أن يبدأ المشروع في ديباجته وفي فقرته الأولى بالاعراب عن قلق الجمعية العامة ، عن الحاجة الملحة الى التوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، ثم تعبر عن عميق قلقها حول الوضع الخطير القائم في الأراضي المحتلة ، نتيجة لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي ، والاجراءات والأفعال ، التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية ، بصفتها سلطة الاحتلال ، والتي تستهدف تغيير الوضع القانوني ، والتشكيل الجغرافي ، والتركيب السكاني لهذه المناطق . ويعبر المشروع بعد ذلك عن اعتبار اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ، منطبقة على كل الأراضي العربية التي احتلت منذ ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، وهو الأمر الذي سبق اقراره عدة مرات من قبل الجمعية العامة ، ولكن مقدمو المشروع رأوا اعادة تأكيده ، حتى لا يكون هناك أى لبس أو غموض في موقف الجمعية العامة ، وخاصة بعد أن أعلن وزير خارجية اسرائيل عن عدم اعتراف بلاده بانطباق هذه الاتفاقية على الأراضي المحتلة .

وينص المشروع في الفقرة التنفيذية الاولى على اعتبار ان جميع هذه الاجراءات والا فعمال الاسرائيلية ليس لها اى مدلول قانوني وتشكل عرقلة خطيرة للجهود الرامية لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . وكان من الطبيعي ان يشجب المشروع بقوة في فقرته الثانية هذه الاجراءات وخاصة اقامة المستعمرات ، ثم يدعو اسرائيل الى الالتزام الكامل بتعهداتها الدولية طبقا لمبادئ القانون الدولي وأحكام اتفاقية جنيف ، كما يدعوها بطبيعة الحال الى الكف عن اتخاذ اى عمل يؤدى الى تغير الاوضاع في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها مدينة القدس .

ولم ينس المشروع حث جميع الدول الاعضاء في اتفاقية جنيف على ضمان الاحترام والالتزام بأحكام هذه الاتفاقية في جميع الاراضي العربية المحتلة وهو امر طبيعي اذا كان يراد لمواثيقنا الدولية التطبيق .

وفي النهاية ، يطالب المشروع الامين العام باجراء اتصالات عاجلة مع حكومة اسرائيل من أجل التنفيذ الفوري للقرار ، وأن يقدم تقريراً الى كل من الجمعية العامة ومجلس الامن عن نتائج اتصالاته . واسمحوا لي ان اشير الى نقطة هنا وهو ان المشروع الاصلي كان ينص على ان يقدم الامين العام تقريره في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر القادم ، ولكن بعض الاعضاء رأوا ان المدة المتبقية بين اتخاذ القرار وتقديم التقرير غير كافية ، ولهذا وافق متبنو المشروع على ان يكون التاريخ هو قبل نهاية ٣١ كانون الاول / ديسمبر القادم فأرجو تصحيح ذلك .

وفي النهاية يطالب المشروع مجلس الامن ، بالنظر في الوضع على ضوء هذا القرار وتقدير الامين العام ، وهو امر واجب نظرا لان المجلس قد نظر هذا الموضوع من قبل ، ويجب ان يتابع تطورات له من تأثيرات ضارة على السلم والامن في المنطقة .

هذا هو ، ياسيادة الرئيس ، عرض للمشروع الذي آمل ان ينال الموافقة الجماعية للجمعية العامة ، ولكي تؤكد الامم المتحدة من جديد ايمانها بالشرعية الدولية اساساى سلام عادل ودائم في اى مكان في العالم .

السيد هيرتزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان البند قيد البحث يعد نموذجا لظاهرة جديدة مخيفة في السلوك في العلاقات الدولية عن طريق استخدام الشعارات والكلمات الشفوية فمن بين الشعارات شعارا نمطي ينطق به احد الزعماء البارزين في العالم مفاده ان الاستيطان

الاسرائيلي في الاراضي التي تديرها اسراييل امر غير مشروع ويشكل عقبة امام السلم . وهذه الصرخة سوف يطلقها ممثل ثلث الاخر ، وكثير منهم لا يعرف ، كما يعترفون لنا بصراحة ، شيئا عن الحقائق الموضوعية . ومن ثم فانهم يرددون مثل البهائم هذه العبارات المصكوكة دون التوقف لحظة للتأكد من الحقائق . انني لا اطلب الى الممثلين بان يتفقوا معنا مسبقا ، ولكنني اطلب منهم ان يبتعدوا عن هذا النهج الظاهري السطحي في العلاقات الدولية ، وان يدرسوا ، على الاقل ، الموضوع ويتخذوا منه موقفا بعد ان يفكروا فيه مليا وبعد النظر بامعان في الحقائق في كلا الجانبين .

ان الحديث عن المستوطنات وربطه بالشعار الهالي القائل بانها تشكل عقبة في طريق السلام امور ليست بعد الان صحيحة وهي تهدف الى اثار افكار ترتبط بعبارات مصكوكة مستهلكة مثل : المعتدون الالمرياليون و " التفسخ الغربي " و " الحقوق غير القابلة للتصرف " و " الدولة العظمى المهيمنة " وما اشبهه .

ان هذه الموجة من الهجمات الموجهة ضد اسراييل في هذه الجمعية العامة لها هدف مزدوج : انها جزء من الهجوم العام على دولة اسراييل بأسرها ، ومحاولة لخلق انطباع زائف بأن هناك جوا من التمرد المبدئي في الضفة الغربية وفي غزة . اود ان اقول ان مجتمعنا حر ومفتوح وكل عضو يستطيع ان يزوره حسب هواه لكي يرى الموقف على الطبيعة . ان اولئك الذين اتحت لهم هذه الفرصة بالفعل لم يجدوا هناك دولة يسودها التوتر والتمرد ، بل وجدوا جوا من التعايش والتعاون في بيئة تتزايد فيها الرفاهية . اننا لا نزعم ان عرب الضفة الغربية هم اقوى انصار اسراييل ، واود ان اقول ان ولا هم مقسم ولكن ريشما يتم التوصل الى حل سلمي للمشكلات في منطقتنا فانهم يعيشون جنبا الى جنب مع الاسرائيليين في جو من التعايش اليومي ، كما يستطيع اي زائر او زائرة ان يلمس ذلك .

ماذا نناقش هنا اليوم ؟ ان في نيتي ان اتناول تفصيلا كل جانب من جوانب القضية . ولكنني اقول بكل بساطة ، في البداية ، اننا نناقش اجراءات الحكومة الاسرائيلية التي لم تطرد فردا واحدا ، والتي لم تجرد اي عربي من ممتلكاته ، والتي لم تزهدق روح اي شخص . ومع ذلك ، تنهك منذ عدة ايام في بحث هذه المشكلة كل من الجمعية العامة ومجلس الامن ، واللجنة السياسية الخاصة ، واللجنة الثانية . كل ذلك في الوقت الذي استمعنا فيه اثناء المناقشة العامة الى العديد من المشكلات

التي تؤرق العالم وتسفر عن ازهاق عشرات الالوف من الارواح الغالية . ولن تناقش في هذه الجمعية العامة اية مشكلة من تلك المشكلات .

ان الجمعية العامة لم يتوفر لديها الوقت هذا الاسبوع لانه من الواضح ان ممثلي الدول العربية غير راغبين في تأجيل هذه المناقشة كي يتم بحث ويلات الرعب التي تهدد الابرياء — من الرجال والنساء والاطفال في جميع انحاء العالم . ان الجمعية العامة لا يتوفر لديها الوقت لبحث موجة الرعب الدولي التي انتشرت في العالم بسبب المنظمات الارهابية ، مثل منظمة التحرير الفلسطينية ومتدربيها في منظمات مثل بادر ماينهوف في المانيا ، والجيش الاحمر في اليابان ، والتي تمولها بلدان مثل ليبيا . ان هذه المسألة قد احيلت الى اللجنة السياسية الخاصة . ولكن هناك وقتا في الجمعية العامة وفي مجلس الامن ، ناهيك عن محافل اخرى للدخول في هذه الهواجس التي تحركها الكراهية غير المعقولة ضد اسرائيل .

ان الجلسة العامة ليس لديها الوقت لبحث غزو بلد حرا افريقي اسود هو اثيوپيا من قبل قوات تابعة للدولة الصومالية بالتواطؤ مع العرب مما اودى بحياة الاف الضحايا الابرياء . ان الجمعية العامة لن يتوفر لها الوقت لبحث ما ادلى به نائب وزير خارجية عمان من تصريح مزعج مفاده ان غارات اليمن الجنوبية يؤيدها الارهابيون في ذلك قد اوجد مشكلة نصف مليون لاجئ ، ولم يهتم احد بايلاء ادنى اهتمام لهذا التصريح المخيف .

ان الجمعية العامة لن يتوفر لها الوقت لبحث اراقة الدماء في النزاع الجزائري — الموريتاني — المغربي بشأن الصحراء الغربية . ان الجمعية العامة لن يتوفر لها الوقت لبحث شكوى تشاد التي اعلنت عنها فيما يتعلق بضم ليبيا لبعض اراضي تشاد وهو ضم يبرره ، كما ترون ميثاق موسوليني — لافال ، لعام ١٩٣٥ .

واستطيع ان امضي في الاشارة الى كل هذه المذاهب الفظيعة التي تحدث في جميع انحاء العالم والتي لن تعالج الجمعية العامة ايا منها .

من أجل ذلك كله لا يتوفر الوقت وانما يتوفر الوقت لمعالجة مسألة واحدة في محفل بمعد الاخر ، وهي مسألة اكرر انها ، بفض النظر عن آرائكم تجاه سياسة حكومتي ، لم تودى بحياة شخص

واحد ، ولم تشرّد فردا واحدا ، ولم تطرد احدا من اراضيه ، ان المأساة هي اننا ليس لدينا الوقت لبحث مشاكل اخرى بسبب الهواجس المتسلطة فيما يتعلق باسرائيل ، وهناك بلدان تعرف ذلك جيدا ولكن ليس لديها الشجاعة لكي تتأى بنفسها عن هذه العملية السقيمة التي تحوّل منظمتنا ، كما قال من قبل ممثل الولايات المتحدة ، الى مسرح للعبث . واود ان اذكر في هذا الصدد بما قاله السيد وزير خارجية كندا في المناقشة العامة ، حيث اكد في بيانه وجهة النظر هذه .

لقد قدم قرار الى الجمعية العامة له عنوان ، صدقوا أولا تصدقوا ، يقع في تسعة اسطر . وهذا القرار في عنوانه يصدر الحكم مسبقا على القضية . فهو يؤكد ان الاجراءات الاسرائيلية غير مشروعة وانها " تستهدف تغيير " الامور الاساسية في الاراضي ؛ وانها " مخالفة " لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وهلم جرا ؛ وانها تشكل " عرقلة " للمساعي المبذولة للتوصل الى سلام .

ان بعض ممثلي الدول قد لا يعرفون مبادئ العدالة ، التي تعتبر اساسية لنظام الحكم الذي ننتمي اليه نحن في اسرائيل ، ومبادئ العدالة عندنا هي أن المتهم بريء الى أن تثبت ادانته . ومما لا شك فيه أن عددا كبيرا من المشتركين في تقديم ذلك القرار يجهلون هذا المبدأ الهام .

ومع ذلك قد لا تكون هناك حاجة الى تذكير تلك الوفود التي تمثل نظم حكم لها نظم قضائية مستقلة ، بهذا التطور الغريب الذي بمقتضاه اضطلعت هذه الجمعية العامة في السنوات الاخيرة بدور النيابة والقاضي والمحلفين في نفس الوقت .

لقد قدم القرار بضجة كبيرة وزير خارجية مصر في الجمعية العامة . واذا كان هناك مثل للنفاق الواضح فان ذلك يتضح في الشكوى المصرية الموجهة ضد الممارسات الاسرائيلية في الاراضي التي تديرها اسرائيل . هذه الاراضي لها تاريخ سوف اتناوله بالحديث ولكن تاريخها حديث جدا فمن ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧ كانت مصر تدير غزة ، وكان الاردن يدير يهودا والسامرة وهما في الضفة الغربية .

وطوال ١٩ عاما من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧ فان اسرائيل لم تنشئ أية مستوطنات ؛ وطوال ١٩ عاما لم تكن اسرائيل هناك في تلك الاراضي ؛ وطوال ١٩ عاما فان مصر والاردن كان من سلطتهما أن تفعل كل شيء تطلبانه من اسرائيل اليوم ، فهما لم يفعل ذلك . ومن ثم يجدر بنا قبل ان نبحث ما تفعله اسرائيل في الاراضي المحتلة ، ان نلقي نظرة سريعة على سجل ووثائق اولئك الذين يوجهون الينا الاتهامات عما تقوم به في هذه الاراضي .

هناك مثل انكليزي يقول ان كل من يمثل امام المحكمة ينبغي ان يكون نظيف اليدين . وطوال ١٩ عاما ، فان مصر اضطهدت شعب غزة ، وجعلته يعيش حياة السجناء في معسكرات اللاجئين ، بل ورفضت ان يتمتع بالحريات الالوية والحقوق الانسانية . ان احد القرارات الاولى التي صدرت عن الحاكم العسكري المصري لغزة كان يقضي بفرض حظر التجول من الساعة التاسعة مساء وحتى الفجر ،

ولقد استمر حظر التجول طوال ١٩ عاما ، وكان المخالفون يحكم عليهم بالموت . وكان هناك منـع للتجول في الطرق البرية بعد الغروب باستثناء العربات العسكرية . وفرضت رقابة صارمة ، ومنعت الصحف المحلية من الصدور .

وطوال ١٩ عاما تحت الحكم المصري لم تكن هناك انتخابات على الاطلاق وكانت السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في يد الحاكم المصري وكان قراره نهائيا ، ولم يكن لسكان غزة الحق في ان يعملوا في مصر ، كما حرموا من المواطنة المصرية . وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦١ اتهم راديو دمشق مصر انها " تمارس الطفيلان في القطاع " والصحيفة الاردنية فلسطين وصفت " العار الذي يشعرون به للعيش تحت السيطرة المصرية في غزة " . ومن العربية السعودية ، فان راديو غزة فـي ١٠ اذار / مارس ١٩٦٢ اذاع الاستنكار التالي :

" اننا ندرك القوانين التي تمنع الفلسطينيين من العمل في مصر ، سواء بأجر أو بدون أجر . وهو شرط كان يرد على كل جواز سفر عربي يدخل القاهرة وفي هذه المناسبة نود ان نسأل القاهرة عن هذا الستار الحديدي الذي اقامة عبد الناصر وزمرته حول قطاع غزة — واللاجئين هناك ؟ لقد حرم الحاكم العسكري بغزة على اى عربي ان يسافر الى القاهرة عن طريق الجو بدون الحصول على ترخيص عسكري لمدة ٢٤ ساعة . وتتصوروا ايها العرب كيف كان ناصر ، وهو الذي كان يزعم بأنه رائد القومية العربية ، يعامل الشعب العربي في غزة لقد كانت غزة وشعبها البائس يتضورون جوعا بينما كان الحاكم المصري لغزة وضباطه وجنوده ينعمون بثروات القطاع . انها هي نفس الطرق التي استخدمها الديكتاتور هتلر في البلدان التي احتلها خلال الحرب العالمية " .

وهذا هو البلد الذي يدين اسراييل عن الاعمال التي تقوم بها في المناطق التي تتولى ادارتها ولدى مصر الوقاحة على اتهام اسراييل . على أى اساس ؟ انظروا لما يحدث في مصر بالنسبة لطائفة الاقباط القديمة . ان التمييز الذي يمارس ضد طائفة الاقباط في مصر ، والذين يصل عددهم في مصر اليوم الى ٧ ملايين فرد تقريبا ، ان ما يتم ضد هم يعد تمييزا امام القانون ، وتمييزا في فرص العمل ، وتمييزا في التعليم .

ورغم ان الاقباط يمثلون اكثر من سدس السكان في مصر فهم مستبعدون تماما من كل الوظائف الهامة في الحياة العامة والرسمية ، وفي الوظائف الحكومية ، وفي السلك الدبلوماسي ، وفي الجامعات والادارة ، وفي الشرطة والجيش . ومع ذلك فان مصر تتجراً وتأتي الى هذه الجمعية العامة لكي تهاجم سياسة اسرائيل في الاقاليم التي تديرها .

بل دعونا نذهب لما هو ابعد من ذلك ، ان القرار المصري يزعم بأن السياسات الاسرائيلية في تلك الاراضي تشكل عرقلة للمساعي المبذولة للتوصل الى سلام في الشرق الاوسط . ولكن قد يتساءل المرء عما اسهمت به مصر من أجل التوصل الى سلام في الشرق الاوسط طوال الثلاثين سنة الاخيرة ؟

ان حالة هذه الاراضي في منطقتنا اليوم هي نتاج ونتاج مباشر لثلاث حروب عدوانية قامت بها مصر ضد اسرائيل في ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ و ١٩٧٣ . واعتبارا من ١٩٤٨ فصاعدا فان مصر قد انتهكت دائما التزاماتها الدولية ، واغلقت قناة السويس امام السفن الاسرائيلية ، واغلقت مضائق تيران ، وهو مجرى مائي آخر . ان نتائج حرب الايام الستة ، وحرب يوم كيبور (الغفران) في ١٩٧٣ معروفة تماما .

وفي ١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ ومنذ سنتين وقعت مصر اتفاقا مرحليا مع اسرائيل يدعو ضمن ما يدعو اليه الى تخفيف الصراع السياسي ضد اسرائيل . ومنذ هذا التاريخ كانت مصر في طليعة اولئك الذين يمارسون هذا الصراع السياسي ضد اسرائيل . ان الكلمة الاخيرة لوزير خارجية مصر في الجمعية العامة ، والمناقشة الحالية يشكلان امثلة جديدة على الطريقة الصارخة التي تنتهك بها مصر الالتزامات الدولية التي التزمت بها رسميا منذ سنتين فقط .

هل هذا ، اذن ، هو وجه دولة قدمت اسهاما واجبا في السلام في الشرق الاوسط ؟ انه وجه دولة لا تستحي من نفاقها ويجب ان تكون اخر من يجادل في أن اسرائيل قد وضعت العقبات في طريق السلام في الشرق الاوسط .

ان سجل الاردن في الضفة الغربية ليس افضل من سجل مصر في غزة . فطوال ١٩ سنة من الاحتلال الاردني لهذه المنطقة تم اعتقال الاف السكان في الضفة الغربية . وسجن القادة المحليون

البارزون ، وقمعت الانشطة السياسية ، ووقف الجيش الاردني بشدة ضد الحركات الوطنية التي كانت تنفجر كل بضعة شهور ، مما أدى الى مقتل واصابة المئات من السكان العرب بالضفة الغربية . ولم تكتف الحكومة الاردنية بطرد اليهود تماما من المدينة القديمة بالقدس ومن اماكنهم المقدسة ، وطردهم من الجامعة العبرية ومستشفى هاداسا ، بل قامت بحملة منظمة لتدمير وتدنيس الاماكن المقدسة وهدم الهي اليهودي في القدس ، وسلبت وحرقت مئات المخطوطات والكتب المقدسة ، ودمرت . . . ٣٨ مقبرة من الخمسين ألف مقبرة اليهودية على جبل الزيتون ، كما دمرت ٦٨ معبدا يهوديا . وفي ١٩٥٨ و ١٩٦٥ فان رجال الدين المسيحي والمدارس المسيحية خضعوا لمجموعة من القوانين التمييزية التي اجازها برلمان الاردن .

وكما قالت مجموعة من عرب الضفة الغربية لصحيفة الحوادث اليومية في بيروت في ٢٣ نيسان /

ابريل ١٩٧١ :

" لقد عشنا فترة طويلة في ظل انلال القومية العربية ، ويؤسفنا أن نقول انه كان علينا أن ننتظر انتصار الاسرائيليين حتى ندرك العلاقات الانسانية بعضنا مع البعض الآخر". وبالتناني مع ما مارسه الحكم المصري والاردني ، فليس هناك اليوم حظر تجول في المناطق التي يديرها الاسرائيليون . فيستطيع الطلبة الفلسطينيين أن يواصلوا دراساتهم بالجامعات في القاهرة وعمان ودمشق ، وتسهل اسرائيل كل عام الحج لمكة لآلاف من المقيمين في الاراضي المختلفة . ان اجمالي الناتج الوطني في الضفة الغربية وغزة قد ارتفع بنسبة ١٨ في المائة منذ عام ١٩٦٧ ، وزاد دخل الفرد بنسبة ٨٠ في المائة في الضفة الغربية ونسبة ١٢٠ في المائة في غزة ، كما زاد الاستهلاك الخاص في المنطقتين بنسبة ١١ في المائة في السنة ، وانخفضت البطالة الى الصفر تقريبا . وفي الحقيقة ، فان معدل النمو الاقتصادي في هاتين المنطقتين في الشرق الاوسط أعلى مما هو عليه في اسرائيل ومصر والاردن وسوريا والعراق ولبنان . وان ميزانية التعليم قد زادت الى عشرة أضعاف عما كانت عليه وقت الادارة المصرية والاردنية ، وان ميزانية الصحة قد ازدادت بنسبة عشرين مرة في الضفة الغربية وثلاثين مرة في غزة . وقد تأكد هذا الاتجاه في تقرير الامين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/32/204) بتاريخ ١١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، بشأن البند ١٢ من جدول الاعمال ، الصفحة ٥٤ ، الفقرة ٩٨ . وبالنسبة الى غزة في ظل الادارة المصرية، فان تقرير الامين العام يقول :

" ان البطالة وعدم الاستخدام قد ارتفعا . ولا توجد رابطة جمركية مع مصر ، والنفقات الجمركية أقل مما هي عليه في مصر . ولقد نما مركز تجاري كبير للتهريب . ويعد حرب ١٩٦٧ ، وضع حد للتجارة المهربة المربحة مع مصر ، كما كانت البطالة في ١٩٧٤ / ١٩٧٥ أقل من ١ في المائة ؛ في حين أن التجارة زادت بصورة كبيرة في الأسبوع الجارية " .

ان العرب الخاضعين للادارة الاسرائيلية يتمتعون بحرية الكلام وحرية الصحافة وحرية الانتقال ، وهم يتمتعون بحرية كاملة في التعبير الثقافي والديني . والواقع أن الاماكن المقدسة تدار

بصورة مستقلة لكل دين وان المناطق التي تديرها اسرائيل هي الاماكن الوحيدة افي العالم العربي كله حيث أن السكان العرب أحرار في التعبير عن آرائهم بحرية ضد الحكومة البلد الذين يعيشون فيها .

وفي ظل هذا الرخاء والتعاون واحترام الحريات وحقوق الانسان ، يجدر بنا أن نبحث اقامة المستوطنات الاسرائيلية .

ان الحقوق التاريخية والدينية للشعب اليهودي في الارض المقدسة ، حيث يواصل الشعب اليهودي بقاءه منذ آلاف السنين ، والتي يعتبر وصفها قد كرس على هذا النحو منذ آلاف السنين من التجارب الدينية والوطنية والسياسية والتاريخية ، وجدت تأكيداً لها في عصبة الامم بعد الحرب العالمية الاولى . ان انشاء وطن يهودي مرة أخرى في فلسطين يشمل المنطقة التي هي الآن مملكة الاردن واسرائيل والضفة الغربية وغزه ، قد كان موضع ترحيب بعض قادة العرب الذين قالوا انه يمكن أن يكون هناك مكان لدولة يهودية صغيرة في منطقة تصل مساحتها الى ٥٤ مليون ميل مربع حققت فيها الامة العربية سيادتها في عشرين دولة عربية .

وفي عام ١٩٤٧ فان الجمعية العامة للامم المتحدة ، وبقرار تاريخي ، أكدت للشعب اليهودي حقه التاريخي في أن تكون له دولته الخاصة في وطنه القديم . وقد رفضت الدول العربية قرار الامم المتحدة منذ البداية . وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ ، وعند نهاية الانتداب البريطاني ، فان سبعة جيوش عربية قد أغارت على فلسطين بهدف صريح هو القضاء على القرار وعلى دولة اسرائيل الوليدة . وقد أدينت هذه العمليات العسكرية العربية ، ووصفت من قبل السيد أندريه جروميكو ، الذي كان حينذاك المندوب السوفياتي لدى الامم المتحدة ومجلس الامن ، " انها عمليات ترمي الى قمع حركة تحرر وطن " .

ان مجتمعا يهوديا صغيرا ، قد رث بصورة يائسة ولكن بنجاح ، ولقد فقد من سكانه فسي هذا الكفاح ١ في المائة ، وتم اقامة دولة اسرائيل .

وقد اعتدت الجيوش العربية عام ١٩٤٨ ، بما فيها الفيلق الاردني ، على ما كان يسمى باقليم فلسطين ، وقد كان ذلك انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة ، وان هذا الانتهاك كان هدفه

هو القضاء على اسرائيل . وأسرد ما قاله السيد تراسنكو ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في ٢٧ أيار/مايو عام ١٩٤٨ في مجلس الأمن :

" ان نضالا مسلحا يجرى في فلسطين على أثر الاحتلال غير المشروع لأراضي فلسطين من قبل سبع دول أجنبية " .

وبسبب الطبيعة العدوانية لهذا الغزو الذي تعرضت له فلسطين ، والذي أكدته أعضاء مجلس الأمن خلال شهرى أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٤٨ من قبل أغلبية الأعضاء ، والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على رأسهم ، فان الدول الغازية لم تستطع الحصول على حقوق السيادة في الأراضي التي كانت تحتلها . وقد قال السناتور وارين أوستين ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد ، " ان غزو يهودا وسماريا يعد أبلغ مثل في الانتهاك الدولي للقانون " .

ان حقوق الدول المعتدية على اقليم فلسطين سابقا ، كانت حقوق الدول المحتلة لا أكثر ولا أقل .

ان " ضم " يهودا وسماريا في عام ١٩٥٠ من قبل الاردن لم يكن له أساس في القانون الدولي . ان عملية " الضم " التي قامت بها الاردن لم يعترف بها دوليا . ولكن بريطانيا وحدها في ذلك الوقت ، وكانت الدولة الوحيدة التي كانت تقف وراء أردن عبد الله وكذلك باكستان ، هما اللذان اعترفا بهذا الاجراء الاردني ؛ وقد استبعدت بريطانيا القدس الشرقية من هذا الاعتراف . بل ان الدول الاعضاء في الجامعة العربية قد هددت الاردن بالطرد من صفوفها بسبب عملية " الضم " هذه .

وفي عام ١٩٦٧ كانت اسرائيل مرة أخرى ضحية للعدوان ، حينما حشد الرئيس ناصر قواته في سيناء وفي جو من الحماس والهستيريا العربية وتعهد علانية بالقضاء على اسرائيل . وقد أغلق مضائق تيران ، وأصدر قرارا الى قوات الامم المتحدة بمغادرة سيناء وغزة ، وكون جيشا عربيا دوليا حول اسرائيل بهدف القضاء عليها . كما قال ذلك باللغة العربية " القضاء على اسرائيل " . القضاء التام على شعبنا ، رجالا ونساء وأطفالا . واني مستعد لتقديم تسجيلات واقعية متضمنة تهديدات العرب في ذلك الوقت . وان النصيحة التي وجهناها الى الملك حسين عن طريق الجنرال أود بول

التابع للأمم المتحدة ، هي عدم التدخل في هذه الحرب ولكنه تجاهل ذلك وشن هجوما عسكريا على القدس على طول الحدود الاسرائيلية ، وهاجم دون تمييز بالقنابل والصواريخ المدن والقرى ، بما في ذلك مدينة القدس . وقد أصابت القنابل التي قذفت من مدينة قليلية بالضفة الغربية منزلي في تل أبيب على الساحل على مسافة ٢٥ ياردة . ان هذه الحقيقة ، ضمن حقائق أخرى ، تبين بجلاء تام ما ينبغي أن نشعر به من استنكار وجود قوات لمنظمة التحرير الفلسطينية في هذه المواقع الهجومية .

وكنتيجة للهجوم العربي الذي لم يسبقه استفزاز من جانبنا ، والذي تم بينما كنا نقف بمفردنا على حدود ١٩٦٧ ، ودعوني أنذكركم ، بتلك الحدود التي ينادى بها العرب اليوم باعتبار أنها حدود مقدسة ، فاننا لم نسع الى الحرب ، ولكننا وعدنا بالقضاء علينا . ولقد ردنا على ذلك بالدفاع عن أنفسنا وزوجاتنا وأطفالنا وديارنا من كارثة مقيتة لا يمكن تصورها . كارثة ، وأكر ، وعدنا علانية بها من قبل كل زعيم عربي في موجة من الهستيريا ، متعذر التحكم فيها والتي هي حد ذاتها تخويف وارهاب ، وانني أقول هذا لأنذكركم بهذا اليوم .

هل لي أن أناشد الزميل الاردني الدكتور نسييه بعدم الدخول في تزيف التاريخ — مرة أخرى . لا تكرر الممارسة التي اعتدنا عليها جميعا وهي إعادة كتابة التاريخ . ان ملككم قد سجل في مذكراته بصورة صريحة وأمانة ، وقد قرأنا جميعا هذه المذكرات ، ان وصف خيانة ناصر ، ونفاق السوريين . وأرجوك يا دكتور نسييه ألا تخرجني في أن أثبت لك أنك تثير الشكوك في أمانة وصف الاحداث التي قد مها ملككم نفسه . ولنعد الآن الى الرأي القانوني .

عندما دخلت قوات الدفاع الاسرائيلية يهودا والسامرة في حزيران / يونيه ١٩٦٧ لصدد العدوان المتجدد من قبل الاردن ، قامت بطرد المغيرين غير الشرعيين من تلك الاراضي ولم تطرد جيوشا تابعة لدول ذات سيادة مشروعة ، وقد كان هؤلاء المغيرون يتمتعون بحق المحتل . ولقد انتهى حق المحتل تلقائيا حينما انتهى الاحتلال ، وبعد ذلك ، فان المحتل القديم لم يعد لديه أي حق .

وبما أن الاردن لم تكن لها " السيادة المشروعة " على يهودا والسامرة ، فان أحكام اتفاقية جنيف الرابعة بما في ذلك أحكام المادة ٤٩ منها الرامية الى حماية حقوق " السيادة المشروعة " لا تنطبق على الاردن . وبالتالي فان اسرائيل لا تنطبق عليها هذه الاحكام ، ولا ترى فيها أية قيود بالنسبة لها . وبعبارة أخرى لا يمكن أن تعتبر اسرائيل " دولة احتلال " في اطار معنى الاتفاقية بالنسبة لأي جزء من فلسطين القديمة وقت الانتداب . بما في ذلك يهودا والسامرة . هذه هي النتيجة التي توصل اليها أيضا الاستاذ ستيفن هـ. شوبيل وهو المستشار القانوني حاليا في وزارة الخارجية بالولايات المتحدة ، وعضو لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة ، في مقال له نشر في عام ١٩٧٠ في الصحيفة الامريكية للقانون الدولي حيث قال ما يلي :

" مراعاة للاعتبار بأن اسرائيل قد (تصرفت) بصورة دفاعية في عام ١٩٤٨ ، وفي عام ١٩٦٧ ، وأن جيرانها العرب قد (تصرفوا) بصورة عدوانية في عام ١٩٤٨ وفي عام ١٩٦٧ فان اسرائيل لها أحقية في الاقليم الذي كان يسمى في الماضي فلسطين بما في ذلك القدس كلها ، أقوى من حق الاردن ومصر " .

ان الاستاذ شوبيل قد كتب في هذا العدد أيضا في الصحيفة الامريكية للقانون الدولي في عام ١٩٧٠ ما يلي : وانني أقتبس هنا هذه الفقرة الهامة جدا :

" كمبدأ عام في القانون الدولي ، وهو القانون الذي أدخلت عليه تعديلات منذ عصابة الامم ، وبصفة خاصة من جانب الميثاق أصبح من السليم والحيوى أن يقال في آن واحد أن الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، أمر غير مقبول ، ولكن في هذه الحالة ينبغي أن نقارن بين هذا المبدأ ، وبين مبادئ أخرى عامة ، وبصفة خاصة المبدأ الاعم الذي يعد تطبيقا له ، والقائل بأن أى حق قانوني لا يترتب على حق باطل ، وكذلك المبدأ الوارد في الميثاق والذي ينص على أن يتمتع أعضاء الامم المتحدة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة . وعليه فان أوجه التمييز بين الاستيلاء على الاراضي بطريقة عدوانية . والاستيلاء على الاراضي بطريقة دفاعية ، وكذلك الاستيلاء عليها بطريقة مشروعة ، وبين الاستيلاء عليها بطريقة غير مشروعة ، لا تقل أهمية وصحة عن المبدأ الرئيسي نفسه .

" ان هذه الفوارق يمكن أن تلخص على النحو التالي : (أ) يجوز لدولة تتصرف بممارسة قانونية لحقها في الدفاع عن النفس ، تستولي على أراض أجنبية وتحتلها طالما أن هذين الاستيلاء والاحتلال ضروريان لدفاعها عن النفس . (ب) وكشرط لانسحابها من مثل هذه الاراضي ، يجوز لهذه الدولة أن تطالب بوضع تدابير أمنية معقولة تأمينا لعدم تعرض إقليمها لاستخدام القوة ضده بما يبرر ممارسة حق الدفاع عن النفس . (ج) واذا كان الطرف الاول قد استولى على أرض ما بطريقة غير مشروعة ، فان الدولة التي تدافع عن نفسها دفاعا مشروعا ، لها حقوق أقوى من المحتل السابق لهذه الارض .

" ان وقائع حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ " حرب الايام الستة " تدل على أن اسرائيل ردت انطلاقا من موقف الدفاع عن النفس من مواجهة استخدام القوة ضدها من جانب جيرانها العرب . والنتيجة التي نستخلصها من هذه الوقائع ، هي أن استيلاء اسرائيل على الاراضي العربية كان ذاتا طابع دفاعي أكثر من كونه ذاتا طابع عدواني .

" وان حقائق الحرب التي قامت في عام ١٩٤٨ بين المغيرين العرب من فلسطين ودولة اسرائيل الوليدة ، تبين أن استيلاء مصر على قطاع غزة ، أو استيلاء الاردن على الضفة الغربية والمدينة القديمة في القدس كان أمرا غير مشروع ، وينتج عن ذلك أن احتلال مصر لغزة ، وضم الضفة الغربية والقدس من جانب الاردن ، لا يخول مصر أو الاردن أية سيطرة قانونية غير محدودة سواء كدولة احتلال أو ذات سيادة " .

لقد لخص اليهود لوترباغت وهو حجة بارزة في القانون الدولي رأى القانون كما يلي :

" ان التغيير الاقليمي لا يمكن أن يتم على اثر استخدام غير مشروع للقوة واستعمال عبارة غير مشروع معناه تغيير مضمون جوهرى للقاعدة القانونية ، وتحويل ضمان هام يكلفه المبدأ القانوني الى ميثاق للمعتدى . كذلك انه اذا لم يكن ممكنا استخدام القوة مطلقا لأحداث تغيير اقليمي مشروع فان شرعية الموقف الناشئة تصبح عديمة الجدوى بحظر استخدام القوة لاستعادة السيادة الشرعية ، وهذا لا يمكن اعتباره أمرا معقولا أو صحيحا .

وسوف يتبدى لنا قدر من الطريقة السطحية التي تعالج بها هذه المشكلة برمتها من قبل مختلف الوفود ، ويمكن تحديد هذا القدر من حقيقة أن هذه الاراضي قد أجملت معا في بيانات رغم اختلاف مركزها القانوني الدولي من مكان الى آخر أن زيف هذه الحجة قد أوضحه منذ أيام قلائل السيد الفريد ل . أثيرتون مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة للشرق الادنى وجنوب آسيا ، الذى تحدث بشأن هذا الموضوع بالذات في الكونغرس أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية المعنية بالمنظمات الدولية وأوروبا والشرق الاوسط . وفي هذا الصدد لقد رسم خطا فاصلا يميز بين الوضع القانوني لسيناء والجولان من ناحية (لأن مصر لم تطالب في أى وقت من الاوقات بحق السيادة على قطاع غزة) وبين الوضع في الضفة الغربية من ناحية أخرى . ويمضي شوييل في شهادته .

" ومع ذلك ، فان الموقف يختلف في الضفة الغربية وفي غزة فكلهما ، كان جزءاً من الانتداب البريطاني في فلسطين . ورغم الوجود المشروع لاسرائيل ذات السيادة في جزء من فلسطين معترف به ، فانه لم يتم حل مسألة السيادة في الجزء الباقي من فلسطين خارج اسرائيل وفقاً لتفاهيات الهدنة لعام ١٩٤٩ " .

لقد أعلن الاستاذ شويبييل الذي يعمل الآن مع وزارة الخارجية الامريكية من الناحية القانونية الدولية ،

" ان اسرائيل لها سند افضل في المنطقة التي كانت فلسطين ، بما في ذلك كل القدس اكثر من مصر والاردن " ،

بينما قال مساعد وزير الخارجية الامريكية ، لمنطقة الشرق الاوسط وجنوب آسيا ، الذي اقترحت حكومته من قبل ان مثل هذا الاستيطان غير مشروع ، يعترف الان ، امام الكونجرس ، بأن مسألة السيادة في الضفة الغربية وغزة ، لم تحل نهائياً بعد . وأرجو ان تلاحظوا ايها الزملاء الموقرين انه يطلب منكم ان تصوتوا على قرار يشير في عنوانه حول النواحي "غير المشروعة" ، وذلك قبل ان تتاح لكم الفرصة لتسمعوا الطرفين ولتقوموا وتحلوا . طلب منكم ان تصوتوا لانه يفترض يسخرية انكم غير مهتمين بالحقائق ولا تودون ان تخلطوا بينها .

ان موقف اسرائيل هو ان اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على المناطق . ان اتفاقية جنيف الرابعة حيث انطبقت ، وعلى قدر علمنا ، لم تطبق رسمياً في اى مكان في العالم ، يقصد بهما الاحتلال العسكري قصير الاجل ، ولا تتصل بالوضع الخاص في هذه المنطقة . فضلاً عن ذلك ، وحتى حيث تنطبق قواعد احتلال المحاربين ، فان هذه القواعد ، بالاضافة الى احكام هيج ، لا تقيّد حرية الافراد ، في الاقامة في المناطق المعنية . وقد ادعى ان المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق في هذه الحالة .

ومن القراءة العامة للمادة ٤٩ ، يتضح ان غرض هذه المادة ، هو حماية السكان المحليين من الطرد ، ويجب ان نقرأ الفقرة السادسة في ضوء الغرض العامة للمادة . وبالتالي ، يتضح أن تحركات السكان الى المنطقة تحت السيطرة محظورة بقدر ما تعني ازاحة السكان المحليين .

وهذه النتيجة تتضح في الدراسة التي قدمها لوترياشت اوينهايم في القانون الدولي التي يقول فيها (الجزء الثاني ، الطبعة السابعة ، ص ٤٥٢) :

" ان الدولة المحتلة لا يجوز ان تنقل جزءا من سكانها المدنيين داخل المناطق التي تحتلها ، والحظر يمتد الى حالات الاحتلال التي يأتي فيها المحتل برعاياه بغية طرد سكان المنطقة المحتلة".

وبالتالي يجب ان نفهم المادة ٤٩ في ضوء الحرب العالمية الثانية . فقد كانت موجبة الى مثل تلك الفظائع ، كمسكرات الابادة البربرية في اوروبا المحتلة والتي ابيد فيها اليهود وغـيرهم ممن احتلهم النازيون .

وان تأخذ في الاعتبار ، احكام المادة وتاريخها التشريعي يتضح ان الوضع الوارد ذكره في المادة ٤٩ ، لا ينطبق على المستوطنات اليهودية المذكورة . فلم يتم طرد اى عربي من المستوطنات اليهودية او هذه القرى المسالمة ، واشدد على هذه العبارة ياسيدى السفير عبد المجيد .

وهناك شق اخر تم اغفاله تماما في الطريقة السطحية التي يتناول بها الكثير من الوفود هذه المسألة ، ان يركزون على الشعارات التي لا يمكن عن طريقها تناول القضايا الدولية الهامة .

لقد تملك اليهود الارض لعدة قرون في جوديا وسماريا وغزة ، وعاشوا بطبيعة الحال في هذه المناطق . وقد عاشوا في هذه المناطق اثناء فترة الامبراطورية العثمانية والانتداب البريطاني وقد طردوا نتيجة العدوان الاردني والمصري الذي لم يعترف به المجتمع الدولي العربي ، فضلا عن المجتمع الدولي العام الذي تركه وحيدا . فاذا شاطرنا الرأي القائل بانه لكي يقيم اليهود على ارض يمتلكها اينما تكون فليس له اى سند قانوني لمجرد انه يهودى ، ويبدو ان هذا هو المعنى الواضح الضمني . ان فالايما بمثل هذه الفكرة ، هو في الحقيقة ايمان بقوانين نورمبرج النازي البشعة التي يطبق الكثير منها اليوم في القوانين العنصرية في البلدان العربية . فلنأخذ كمثال ، قانون المواطنة الاردني رقم ٦ الصادر في ٤ شباط/فبراير ١٩٥٤ ، الذي منح الجنسية الاردنية لسكان جوديا وسماريا اللتين ضمتها الاردن دون سند قانوني . وتنص الفقرة الثالثة من هذا القانون على ان " اى رجل سيصبح رعية للاردن . . . (٣) اذا لم يكن يهوديا . . . " . ان هذه اضافة للقانون الاخير الذي ينص على عقوبة الاعدام على بيع الارض لليهود .

والان فان بعض الاعضاء في هذه المنظمة ، بلغت بهم الجرأة في هذا العام ١٩٧٧ ، ان يقترحوا ان اليهودى ، نظرا لانه يهودى وليس لاي سبب اخر ، لا يستطيع ان يقيم على ارض تملكها هو وعائلته لعشرات او ربما مئات السنوات . هناك مستوطنات على المناطق المملوكة لليهود ، ففي جبال هيرون ، وقطاع غزة ، وفي وادى الاردن ، وفي البحر الميت . ان ما يفهم من هذا القرار الاخر الذى وضع على نحو متسرع ، هو انه محظور علي ان اقيم على ارض قرية على تلال الخليل ، وماسوت نيشال ، التي تحمل اسم المرحوم والدى ، وهي ملكية يهودية ، لسبب بسيط هو انني يهودى ، وهذا هو ما يطلب منكم ان تصوتوا عليه .

انها الفلسفة النازية والمناهضة للعنصرية التي استلهمت منها هذه القوانين ، وهذا القرار ذلك هو الشرك المنصوب لوفود غربية بريئة في هذا القرار ، الذى يبدو في ظاهره بريئا ، والذى صيغ بعبارات تبدو قانونية . ان هذا امر يتجاوز الخيال . ولكن ما يطلب الى ممثلي المجتمع الاوروبي الذى قام على حطام المانيا النازية ، هو ان يوافقوا بتصويتهم على مثل هذا القرار ، باطلة امـد قوانين نورمبرج ، حيث نص فيها على انه لا يجوز لليهودى ان يقيم على اراض يملكها لانه يهودى . هذه هي المسألة ببساطة .

وقد ادعي ان المستوطنات تقام على حساب الاراضي العربية المصادرة . وهذا ليس حقيقا . ان الاغلبية الساحقة للمستوطنات اقيمت على ارض حكومية وعامة كانت ارضا قاحلة وصحراوية لقـرون مضت . وفي الحالات القليلة جدا ، بشأن الملكية الخاصة ، فقد تم الاستيلاء على هذه الاراضي لغراض عامة وفقا للقانون الاردني المطبق في جوديا وسماريا . وان القوانين المماثلة التي تنص على الاستيلاء على الاراضي لاستخدامها في اغراض عامة ، توجد في اسرائيل ، وفي غيرها من البلدان . وفي هذه الحالات ، فان لاي مالك يشعر بانه قد لحقه ضرر ، او بأن التعويض لم يكن كافيا ، حق المشول امام المحكمة العليا . وتستطيع هذه المحكمة ان تحكم ضد الحكومة وضد السلطات العسكرية عندما تشعر بان لاي فرد بما في ذلك المقيمين في المناطق دعوى مشروعة . وفي عدد من الحالات ، فان المحكمة قد حكمت ضد السلطات ، وأنصفت المدعين .

والان ، لننظر مرة اخرى الى هذا القرار الذى صيغ بطريقة سيئة ، فهو يحتوى مرة اخرى على تلميح عنصري مقلع لما يسمى بتغيير الطبيعة السكانية ، وتلك كلمة جديدة في معجم الامم المتحدة تعبر عن السياسة العربية العنصرية المعادية لليهود . كلمة يوشك ان يعتمدها عدد كبير جداً من الناطقين باسم بلدان عدة ، واليهون شاسع للغاية بين فلسفتهم ومذاهبهم ، ويبن هذه الفلسفة العنصرية .

ماذا يعني هذا ؟ ان هذا يعني انه من غير المعقول ان يعيش اليهوديون العرب ومــع العرب لانهم يهود . اذا كان ٥٠ من العرب قد عادوا الى الاراضي منذ عام ١٩٦٧ تطبيقا لخطة جمع شمل الاسر؛ وانما كان اجمالي عدد سكان الاقاليم قد ازداد بنسبة ١٧٤ في المائة خلال العشر سنوات الماضية ، فانهم لا يريدون ان يروا في ذلك تغييرا للطبيعة السكانية . وانما كان عدد سكان اسرائيل من العرب قد ارتفع من ١٥٠ في عام ١٩٤٩ الى ٥٥٠ اليوم . فان هذا ايضا لا يعتبر تغييرا في طبيعة التركيب السكاني . ولكن اذا ما أقام ٦٠٠٠ يهودى (في مقابل ٥٠ عربي دخلوا الاراضي في الوقت نفسه) اذا ما أقام في نفس الوقت في يهودا ، والسامرة ، وسيناء* ، وغزة ، والجولان ، ستة الاف يهودى فقط في منطقة يقطنها مليون وربع مليون من العرب ، اذا حدث هذا تدعى الجمعية العامة على سبيل الاستعجال لمواجهة هذا التهديد الذى يسمى الان " بتغيير التركيب السكاني " . وانما أقام قرابة ٢٥٠٠ في منطقة يقطنها ثلاثة ارباع المليون من العرب في يهودا والسامرة — وارجو ان تتذكروا ما تدور حوله هذه الضجة الكبرى ٢٥٠٠ يهودى وسط ما يربو على ٧٠٠٠٠٠ عربي في وقت لم تزهد فيه روح فرد واحد ، ولم يجرد فيه فرد واحد من ممتلكاته ، في هذا الوقت يتوفر للجمعية العامة الوقت لتجاهل كل المآسي التي تحل بهم—انما العالم ، بخفية الاعراب عن قلقها ازا* ما يسمى " بالتغييرات في التركيب السكاني " . ياله من سخف عنصري .

والمأساة اننا نسمع اصدا* لذلك ليس من جانب بلدان كنا نتوقع منها الايمان بمثل هذه الفلسفات ، ولكن من جانب بلدان تتنافى فلسفتها الاساسية مع هذا الموقف العنصرى المفاهـضى للسامية . ان اكثر من نصف مليون من العرب يعيشون في اسرائيل جنبا الى جنب مع جيرانهم اليهود . فبأى مفهوم واسع لحقوق الانسان يعتبر من الخطأ ان يعيش بضعة الاف من اليهود وسط سكان سوادهم الاعظم من العرب ؟ ان الهدف ورا* مشروع القرار هذا تدفع اليه رغبة عربية في مواصلة فلسفتها العنصرية التي تدعو الى استبعاد جميع العناصر غير العربية من الشرق الاوسط ، المسيحيين من لبنان ، الاشوريين والاكراذ من العراق ، اليهود من العالم العربي ، واليهود من اسرائيل ، والمسيحيين من جنوبي السودان ، والاقباط من مصر . . الخ . وهي فلسفة لخصها زعيم منظمة التحرير الفلسطينية

في ميثاقه النازي الذي يطالب بتدمير دولة بأسرها واعني به ياسر عرفات ان يقول " لن يكون هناك وجود في المنطقة سوى الوجود العربي " .

ان المطلوب منكم - ايها الاعضاء - هو ان تؤيدوا الفلسفة العنصرية النازية ، وذلك بانشاء منطقة خالية من اليهود . ومن المحزن ان نرى ان الامم التي عانت من القهر والظلم النازيين . تزمت في تاييد بعث هذه الرسالة المقيتة المناهضة للسامية والتي أدت الى حرب تدميرية رعت مآسيها العالم وعلى العكس من ذلك ، فنحن نعتقد ان تعايشنا المشترك مع نصف مليون من العرب في اسرائيل ومليون وربع مليون من العرب في الاراضي التي تديرها اسرائيل قد اقام جسرا مع العالم العربي . فتعايشنا مع هؤلاء السكان العرب قد مكنا من ان نقيم حوارا يوميا بيننا وبين عنصر هام من عرب فلسطين . ولقد توصلنا الى درجة اكبر من التفاهم المتبادل اكثر من اى وقت مضى ، واقمنا علاقات يومية اساسية للتعاون العربي اليهودي في جميع مجالات الانشطة الانسانية ، والطب ، والزراعة ، والتجارة ، والشؤون السياسية والمعلم .

لقد ارسينا الاسس التي ننطلق منها نحو حل مشكلة فلسطين العربية على اساس من التفاهم المتزايد .

وسوف نتوصل الى تحقيق ذلك لو ان الجمعية العامة شجعت ولم تعرقل عملية المفاوضات والحوار في الشرق الاوسط ولكننا لن نتمكن من تحقيقه لو ان فلسفة القرار المقترح الشائنة والتي سوف تكون للاسف الشديد موضوعا لكثير من مناقشات الجمعية العامة ، اصبحت اللغة السائدة في الشرق الاوسط اليوم .

اننا نرى ان الطريقة الوحيدة الفعالة لسد الثغرة القائمة بين اليهود والعرب في الشرق الاوسط تتمثل في تعايش الشعوب جنبا الى جنب ، وفي قيام حوار مستمر ، وفي تعلم اساليب الحياة جنبا الى جنب . بهذا الاسلوب فقط يمكن ان نشيد جسرا يؤدي الى السلم . وهذا الجسر لن يبنى بطبيعة الحال عن طريق اتخاذ موقف الرضوخ لفلسفة عنصرية ومناهضة للسامية في اساسها تستلهم منها القرارات التي تطالب في وقتنا هذا باقامة مناطق خالية من اليهود ، مناطق يستبعد منها اليهود لسبب وحيد . ألا وهو انهم يهود .

لقد تأكد في مشروع هذا القرار وفي اعلانات رسمية ان اقامة المستوطنات تشكل عقبة في طريق السلام . ولن اقول سوى هذا : ان القول بان المستوطنات الاسرائيلية التي اقيمت بين مليون وربع مليون من العرب كانت عقبة في طريق السلام ، اكذوبة . كما انه تزيف للتاريخ .

فطوال ١٩ عاما من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ لم تنشأ المستوطنات في يهودا والسامرة وغزة وسيناء والجولان لاننا لم نكن هناك ولم يكن هناك مثل هذه العقبة من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ .

فهل تحدثت الدول العربية عن السلام ؟ او عن التفاوض من اجل السلام فنحن لم نكن في هذه المناطق بل كانت هناك مصر والاردن ، ولم نقم مستوطنات ولم ندخل التقدم الزراعي في هذه المناطق . ولم تقم مصر او الاردن بانشاء مستوطنات بل تركتها تتداعى في المرض والفقر (٣٠ فى المائة بطالة وظروف لا يمكن وصفها من الفقر المدقع في معسكرات اللاجئين . . الخ) لقد كانوا يسيطرون على الضفة الغربية وغزة ، ولم يسمحوا بانشاء الدولة الفلسطينية لانهم في ذلك الوقت وحتى الان لم يرغبوا في مثل هذه الدولة ، لقد رأت الاردن نفسها هي الدولة الفلسطينية . وهي في الواقع كذلك . وقد أنشأوا منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ . لماذا ؟ لانهم كانوا يسيطرون على الضفة الغربية وغزة ، وكانوا يستطيعون ان ينشئوا دولة فلسطينية تسيطر عليها منظمة التحرير الفلسطينية . فالمسألة لم تكن مسألة المستوطنات في يهودا والسامرة او غزة بل انها كانت وما تزال مسألة الاستيطان اليهودي في بلدنا كما ان المسألة ليست قدوم او عصيون او ريخافيم ، او باميت ، اورامات ماكشميت — انما هي مسألة تل ابيب او حيفا كما قال ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في هذه القاعة . فالمسألة كانت وما تزال كل مستوطنة انشأناها انما كانت سواء في الجليل ، او في النقب ، او في جلبوع ، او في شارون ، او في يهودا ، او في السامرة ، او في السهل الساحلي .

وبالمقارنة بالموضوع الاساسي الذي يواجهنا ، فان هذه المسألة ليست ذات صلة بالموضوع وتهدف فقط الى تحويل الانظار بعيدا عن المسألة الاساسية الا وهي المفاوضات من اجل السلم .

وأود ان اعقب هنا ، على ملاحظات السفير المصري حول باميت ، ان وصف السفير عبد المجيد للمنطقة لا يمكن تصديقه لانه يتحدث عن قرى ومزارع ومدافن قد دمرت في تلك المنطقة . وذلك من دواعي السخرية ، لان السادة الاعضاء لا يعلمون الى اية منطقة يشير ، فباميت قد اقيمت في منطقة

من الكتابان الرامية القاحلة حيث لا يوجد اي بناء او مستوطنة دائمة طوال التاريخ المسجل . وانني اكرر، ان الادعاء بأن المستوطنات تشكل عقبة امام السلم يعد زيفاً ومحاولة لتجنب الموضوع الاساسي . فلا توجد اية صلة بين التقدم نحو اتفاق السلم في الشرق الاوسط وبين انشاء المستوطنات فالمستوطنات ماهي الا مسألة لتفطية رفض الدول العربية المعنيد التفاوض مع اسرائيل ، التي يسعى كثير منها الى تدويرها . ان سير الاحداث الاخيرة في الشرق الاوسط يبرهن على ان المستوطنات لم تعرقل باى حال التقدم نحو الاتفاق ، لان اتفاقيات فض الاشتباك مع مصر وسوريا تمت دون ذكر المستوطنات ولو مرة واحدة . ان المسائل الحالية المعوقة لمعاودة عقد مؤتمر السلم في جنيف لا تتصل بهذه المستوطنات بل انها تتصل بمسائل مثل التمثيل العربي الفلسطيني وعدد الوفود ، وما الى ذلك . وهذه المشاكل سوف تناقش حتى لو لم توجد مستوطنة يهودية واحدة في المناطق التي تديرها اسرائيل . فالمستوطنات لا تعد وان تكون مجرد اداة للدعاية العربية ، وكما قال الاستاذ فريد غوتشيل من جامعة الينوا ، امام الكونغرس الامريكي في ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ .

” ان المستوطنات اليهودية هي قضية مثارة لان وجود دولة اسرائيل هو الاخر قضية مثارة ” .

اننا لانعتذر لاحد بالنسبة لبلوغنا مركز الدولة والسيادة الوطنية بعد كفاح وتجربة دامت ٤٠٠٠ سنة وهي تجربة مستمرة وطنية ودينية وسياسية واجتماعية ، وقد كرست نتيجة تجربة عظيمة في التاريخ سجلت في كتاب الكتب وهو " الكتاب المقدس " وقبل أن توجد الدول الممثلة في هذه القاعة ، استفادت الانسانية من الحضارة اليهودية العظيمة التي انبعثت منها الديانات الاخرى كالنصرانية والاسلام التي تزدهر في مدن وقرى يهودا والسامرة ، وبينما اجتاحت البربرية مناطق كثيرة من العالم فان انبياء اسرائيل كانوا يكررون الكلمات الخالدة والمبادئ العظيمة للمرة الاولى وبينما لم تكن كبرى الحضارات المعاصرة اليوم سوى مجتمعات بدائية كان قضاة اسرائيل يقيمون العدل في القدس على أساس اكثر القواعد القانونية التي عرفها التاريخ من حيث تقدمها .

ان قصة الكتاب المقدس هي قصة مستمرة للتجربة التاريخية للشعب اليهودي في موطنه القديم . في مناطق ترتبط تلقائيا بشعبنا . ومدينة الخليل هي المكان الذي دفن به الاحبار من اليهود حتى اليوم ، ومن هناك حكم الملك داود حتى نقل عاصمة ملكه الى القدس .

وحسب الاقتراح الوارد في مشروع هذا القرار والذي يشبه مرسوم نورنبرغ ، فان عيسى نبي السلام والذي كتبت كلماته الخالدة على جدار خارج مبنى الامم المتحدة لن يسمح له بالعودة والعيش في يهودا والسامرة اللتين وقف فيهما من قبل خطيبا واعظا ، ذلك لان وجوده من وجهة نظر مقدمي مشروع القرار هذا يشكل خطرا على التركيب السكاني للاراضي .

لقد بدأ التاريخ اليهودي في هذه الاراضي منذ ٤٠٠٠ عام واستمر دون انقطاع . ان مملكة اسرائيل ارتكزت على تلال يهودا والسامرة ، ان اسم السامرة الوارد في الانجيل هو شمرون ، وكانت عاصمة مملكة اسرائيل القديمة .

ان الكتاب المقدس ليس مجرد شيء يدرس في مدارس يوم الاحد . ان الكتاب المقدس هو سجل للتجربة الحية لشعب مستمر دون انقطاع ، من خلال العظمة والمآثر والسمة الانسانية والانتصارات والتقدم . هل يعتقد السادة الاعضاء أن بعد كل هذه السنوات سوف نشعر بالخوف ازاء قرار تمييزي عنصري يتفق وتقليد قوانين نورنبرغ ؟

ان وزير خارجيتنا منذ اسبوعين اوضح جليا في هذه القاعة ان هذه ليست مسألة سياسية .

واكرر هنا ما قاله :

" ان المستوطنات لن تقرر الحدود النهائية بين اسرائيل وجيرانها ، ولكن الحدود سوف تقرر اثناء المفاوضات بين اسرائيل وجيرانها " .

" ان المستوطنات ليست عقبة أمام السلام ذلك لانها لو كانت كذلك لكان السلام قد ساد منذ سنوات " (P.83-85 و A/32/PV.27) .

ان الذى تتصف به هذه المناقشة هو الموقف الذى يتخذه عدد كبير من الوفود من جانب واحد ، ان جميع القرارات تطلب شيئاً ما من اسرائيل ، وان الطرف الآخر لا يطلب منه ان يكف عن الأعمال العدائية او الامتناع عن الحرب السياسية ، ولم يشجع ولو لمرة واحدة في هذه الجمعية العامة لكي يتحرك نحو التفاوض بين الاطراف .

ان الكثير من المستوطنات التى نتناولها بالبحث قد انشئت في اطار مقتضيات الامن في بلادنا كما تراها حكومتنا .

وكثيراً ما يتناسى البعض أن الدول العربية تتمسك بوجود حالة حرب مع اسرائيل ، ومنذ اسابيع قال السيد فهمي وزير خارجية مصر أمام صحافة واشنطن ان مصر مستعدة للمرة الاولى لقبول اسرائيل كدولة من دول الشرق الاوسط والعيش معها في سلام في هذه المنطقة . هنا اما مكـم اعتراف رسمي بالنسبة لموقف مصر تجاه اسرائيل عبر الثلاثين عاماً الماضية يقوم على رفض كامل لقيام السلام مع اسرائيل ، ومع ذلك ، اذا اتخذنا الخطوات لتأمين أمننا فان هذا ما يأسفون له . لماذا ؟ طالما يتمسك جيراننا بوجود حالة الحرب فلماذا لا يسمح لنا ان نتخذ التدابير المعقولة لحماية سكاننا ؟ .

ان واجب حكومتنا ، وهو واجب يعترف به في القوانين الدولية ، أن تحمي الحكومة سكانها ، ولا نستطيع ان نتجاهل مقتضيات أمننا ، بينما ينتظر العالم قبول جيراننا العرب أن يبدأوا المفاوضات بدلا من ايفاد ممثلهم هنا للدخول في الشتائم والسباب .

وفي هذا الصدد ، اود ان اضيف ان هناك مسائل سياسية وقانونية اخرى ، مثلا لم يكن هناك أى حدود سياسية معترف بها بين اسرائيل وجيرانها العرب ، فمنذ حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ هناك اتفاقيات خاصة سارية الى حين انجاز الامن الدائم والعادل كما طالب به قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، سلام يهدف في جملة امور الى انشاء الحدود الآمنة والمعترف بها .

مع الأسف ، فان هذه الجمعية العامة قد وقعت في فخ نصبتة الدول العربية ودول غيرها تريد به تحقيق مزايا سياسية ضد اسرائيل .

وفي وقت كهذا فانكم تعكفون على تناول قضية ثانوية . فاذا كانت الدول العربية قد استطاعت ان تعرب عن سخطها على هذه المستوطنات فمن ذا الذي يمنعها من الدخول في مفاوضات معنا حول هذه المسألة وغيرها في أية مرحلة من المراحل .

هل كان ينبغي ان ينتظروا ثلاثين عاما قبل ان يسجلوا اغلبيتهم التلقائية لكي يهدروا وقت الجمعية العامة في مناقشة مسألة فرعية ؟ وحينما اصفها بانها مسألة فرعية فاني لا اصفها الا بكلمات الرئيس السادات شخصا يوم ٤ آب/اغسطس ١٩٧٧ في حديث ادى به لمحطة التلفزيون الامريكية اى . بي . سي . حيث قال عن المستوطنات :

" في رأيي ان تلك مسألة ثانوية " . والا فاني سوف اذكر السيد أشرتون مساعد وزير الخارجية امام احدى لجان البرلمان في واشنطن منذ بضعة أيام حيث قال : " ان العلاقة بين المستوطنات وبين مبدأ تقرير المصير لا يمكن مناقشتها بمعزل عن غيرها ذلك لان المستوطنات ماهي الا عامل واحد يدخل في التفاوض من أجل السلام " .

ان المستوطنات هي مسألة فرعية وليست يقينا عقبة امام السلام انني اكرر ان العقبة امام السلام تتمثل في رفض العرب الاعتراف بحق الشعب اليهودي في السيادة في وطنه القديم . وان العقبة أمام السلام هو رفض العرب المستمر في الاعتراف باسرائيل وفي التفاوض معها وصنع السلام معها . والعقبة في طريق السلام هو رفض العرب والبلاد العربية أن تجلس على مائدة المفاوضات مع اسرائيل . وان العقبة في طريق السلام تنعكس في تصرف الوفود العربية غير الناضجة التي غادرت القاعة حينما نهض وزير خارجيتنا للكلام في هذه القاعة لانها تخشى الاستماع الى الجانب الآخر .

وان العقبة في طريق السلام تكمن في فشل قادة العالم والرأى العام العالمي في الاصرار على ان يجلس الجانبان للتفاوض وجها لوجه . ان العقبة في طريق السلام تكمن في تشجيع العناد العربي . وان العقبة في طريق السلام ، والتي تتضح يوما بعد آخر ، وتستطيعون أن تلاحظوا ذلك في قاعات الامم المتحدة ، تكمن في الموقف العربي الاساسي ، وطالما ان هذا الموقف لم

يتغير، فلا يمكن ان يكون هناك تقدم على طريق السلام . تلك هي العقبات القائمة في طريق السلام .
وان أية محاولة لاتهام اسرائيل بانها معوق للسلام ليست لها اساس من الصحة ، وليست الا تشويها
خطيرا للاحداث في الشرق الاوسط .

وفي النهاية ، أود ان اقول ان هذه المشكلة ، وغيرها من المشاكل الاخرى ليست مشاكل
يمكن لشعبي ان يستخف بها . ولا ينبغي لاحد ان يغيب عن ذهنه مدى أهمية ذلك بالنسبة للشعب
اليهودي . ان اى بيان في موسكو ، او اى تحرك سياسي في واشنطن ، او في اوروبا الغربية ، او
مجرد الانضمام الى الاغلبية في اى جزء من العالم هو مسألة حياة او موت بالنسبة لنا . بالنسبة لكثير
من البلدان فان اية حركة خاطئة او سوء تقدير في الحساب ، في معالجة هذه المسألة لا يمكن على
اسوأ تقدير الا ان يكون خطأ سياسيا فادحا . وبالنسبة لنا يمكن لهذا الخطأ أن يكون بمثابة
الفرق بين البقاء والدمار .

اننا نتهم كثيرا بأننا مصابون بعقدة الابداء ، والابداء ليست عقدة ، ولكنها تجربة واقعية عاشها جيلنا . ان الفلسفة النازية بالمناداة بابداء الشعب اليهودي ، هي نفس الفلسفة التي نادت بها منظمة التحرير الفلسطينية التي حصلت على مركز المراقب لدى منظمة الأمم المتحدة ، فماذا نستطيع أن نقول أمام هذه الفلسفات ؟ ماذا نستطيع أن نقول مثلا أمام المذابح التي تجرى في لبنان وفي العراق وفي الكوارث الأخرى التي تجرى في بلاد مثل اثيوبيا ، والتي لم تنظر فيها الجمعية العامة على الإطلاق ، من الذي يستطيع أن يشكك فينا اذا رأينا أن العالم مازال قادرا على أن يتجاهل بصلف أعمال الابداء والتدمير التي تتعرض لها الأمم ؟ من الذي يستطيع أن يهاجمنا اذا كنا نرى من جانبنا أن أمننا له الأولوية على ما عداه من أمور أخرى ؟

ان كل المشكلات التي أثرت هنا يمكن أن تحل عن طريق التفاوض . وان المسائل التي تشيع الانقسام بيننا لا يمكن حلها الا اذا جلسنا وجها لوجه من أجل المفاوضات . ان رفض الدول العربية التفاوض معنا وجها لوجه يعد تعبيراً عن رفضهم الاعتراف بحقنا في الوجود . ان الكلمات والمناقشات المتكررة لا يمكن أن تخفي حقائق الأمور ، والدول العربية لا يمكنها أن تغير الطبيعة القانونية والتكوين الجغرافي والقانوني للأراضي التي تديرها اسرايل بفرض قرار آخر حتى وان كانت ترغب في ذلك بشدة ، ولا يمكنها الحصول على تغييرات الا عن طريق تطبيق القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لمجلس الأمن وعن طريق التفاوض مع اسرايل على حدود آمنة ومُعترف بها . ما هو الهدف من كل هذه القرارات ؟ ان كل هذه القرارات لن تهيء الفرصة للسلام في منطقتنا قيد أنمله ما لم تكن هناك رغبة في التفاوض .

أرجو أن تسمحوا لي بأن اقتبس هنا ما قاله مندوب القوتين العظميين في هذا العالم ، لقد قال اندريه فيشينسكي ، نائب وزير الخارجية السوفياتي يوم ٢٩ آذار/مارس ١٩٥٤ في مجلس الأمن :

” انكم تستطيعون أن تقدموا كافة القرارات التي تريدونها ، ولكن الحياة لا تتطلب قرارات ، وانما تتطلب مقررات يمكن أن تؤدي الى التسوية للمسائل الدولية الهامة التي ما زالت معلقة .

ماذا ينبغي أن نفعل من أجل ذلك ، انها طريقة التفاوض المباشرة بين الأطراف

المعنية ، في أحد الجانبين ممثل اسرائيل ، وفي الجانب الآخر ممثل مصر . ينبغي أن يجلسا وجها لوجه وأن يحاولا معا - على نفس المائدة - أن يسووا المسائل التي لا يستطيع حلها مجلس الأمن الآن ، وانني على اقتناع عميق بأنهم سوف يجدون حلا أفضل . ولهذا السبب فان بعض الدول والوفود تخشى - أكثر ما تخشى - المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية وتحاول التدخل في هذه المفاوضات وتعويقها " (S/PV.664, Faras) 95,96 .

في العام الماضي ، قال السفير شيرير مندوب الولايات المتحدة عند تعليقه لتصويته في اللجنة السياسية الخاصة :

" ان مناقشات الأمم المتحدة ليست لعبة . ان الولايات المتحدة من جانبها تتناول المناقشات بشأن الشرق الأوسط بناء على معيار أساسي هو : هل ستساعد المناقشات أو القرارات على حل المشكلة في المنطقة أم لا ؟ " فهل يستجيب نص القرار الحالي لهذا المعيار ؟ أرجو أن اختتم كلمتي بما قاله السيد المحترم داج همرشولد الأمين العام لهذه المنظمة الأسبق : " يمكن أن ندين دولة ما ، أو يمكن أن نتفاوض معها ، ولكن لا يمكن أن نفعل هذا وذلك " .

على الجمعية العامة هذه أن تقرر ضرورة اتخاذ اسلوب التفاوض . وذلك برفضها هذا القرار وأية قرارات مماثلة .

السيد نسييه (الاردن) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لن ألعاب اللعبة التي قام بها ممثل اسرائيل . ولن أحاول الرد على الأكاذيب التي ترمي الى تحويل الاهتمام ، ولكنني أود أن أبدى بعض التعقيبات - اذا ما سمح لي الوقت بذلك في فترة لاحقة - وسوف أركز اهتمامي في الآونة الراهنة حول البند المحال الى الجمعية العامة والخامس بآثار انشاء المستوطنات الاسرائيلية واثرها على عرقلة السلام .

ان البعد التاريخي يعتبر ذا معاني متباينة بالنسبة لمختلف الأشخاص ، فهناك من يتصور انه مفهوم عتيق ، بل وغير ذي جدوى ، ويرى آخرون أنه مصدر الهام وتحديد لمعالم

مسيرة الحياة الدائمة ، يلتحم فيه الماضي بالحاضر ، مما يصنع منه عاملا مساعدا لمواجهة المستقبل ومن الأهمية بمكان أن يتعرف رجال الدول على التاريخ ، لأنه هو الوعي بالحاضر ومعرفة الدواعي والحوافز بالنسبة للمستقبل .

ان ما أقوله قد يبدو مبتذلا أو حتى من وجهة نظر عالما المتعجل قد يبدو بمثابة اضاعة للوقت بالمقارنة بالقضية المعروضة على الجمعية العامة ، وأعني بها تزايد انشاء المستوطنات ومصادرة الأراضي في الأراضي المحتلة ، الأمر الذي بلغ أبعادا مدمرة من الناحيتين الكمية والكيفية .

الواقع أنني قد قرأت الكثير من المجالات والمطبوعات الصهيونية الموزعة في شتى انحاء العالم بغرض أن تصل الى أم ليست على علم بمجريات الأمور . ومن ثم فأنني أستطيع أن أوضح لكم أن هذه الدعاية أكان يرب صارخة وعلى أن أصوبها .

وسوف أختار بعض الأكان يرب وأعكف على تصويبها ، وسوف أترك للجمعية العامة أن تحكم

عليها .

أولا ، زعمت الحركة الصهيونية أنه كان هناك بلد بلا شعب يسمى فلسطين ، وأن هناك شعبا بلا بلد هو الشعب اليهودي ، والرد الطبيعي الذي يصدر عن غير العالمين بالأمر هو أن يعطى هذا البلد الخالي للذين ليس لهم بلد . بالرغم من أن الشعب اليهودي - كما هو معروف - كان يعيش في قرابة مائة بلد ، عيشة كريمة وفي ظل الرخاء . انني اتحدث عن فترة سابقة على المذابح النازية بفترة طويلة .

والحقيقة أن هذا البلد الذي يزعم انه كان بغير شعب كان عدد سكانه الأصليين منذ خمسين عاما حوالي ثمانمائة ألف نسمة ، وهو عدد يقارب المليون ، وقد لا يكون هذا العدد مؤهلا ولكننا لو عدنا بالذاكرة الى عدد سكان العالم منذ خمسين عاما في العالم الصناعي ، ومن باب أولى في عالم ما قبل الصناعة ، وبصفة اساسية في العالم الريفي ، حيث لم يكن الطب الوقائي معروفا آن ذاك ، وهو الطب الذي مكن الملايين من البشر من أن يستمروا على قيد الحياة ، فلا بد أن تعترفوا معي بأن اقليم فلسطين - حتى وان لم يكن اقليما شاسعا - فانه لم يكن بلدا بلا شعب . لقد كان فيه عدد كبير من السكان الأصليين الذين كانوا يعيشون سعداء ويتمتعون بكل ما كانت تنتجه أرضهم الطيبة .

ثانيا ، كانت هناك هذه الاكذوبة التي رددتها الحركة الصهيونية التي كانت آن ذاك على وشك تحقيقها لاطماعها الاستعمارية ، ولم يكن لها سوى وجود هامشي في فلسطين الخاضعة للانتداب حينما أعلنت أمام العالم انها حققت المعجزة وحولت الصحراء الى أرض خضراء والأراضي الجرداء الى بساتين يانعة كما وعدت بذلك . وكمن من اناس كثيرين — عبر العالم — انصتوا باعجاب الى هذه الاكذوبة وكان رد فعلهم بطبيعة الحال هو : اذا كان شعب يستطيع أن يحول الصحراء الى أرض خضراء فلا بد ان من انتزاع البلاد من الفلسطينيين الذين لا يستحقونها واعطائها للعمالقة الاسرائيليين .

ولد حـضـر هـذه الـاكـذـوبـة ، فقـد قـررت عـدم الـاسـتـنـاد الـى مـعـرفـتي الشـخـصـية ، والـى مـا رآيـتـه بـعـيـني وسمـعـتـه بآذـني وعـشـتـه كحـيـاة خـاصـة ، لآـنـي سـوف أـفـتـح البـاب اذـا مـا فـعـلت ذلـك أـمـام اـتـهـامـات ذـاتـية .

انـني أوصـيـكم بـقـراءـة كـتاب مـوضـوعي تـمـا مـا كـتـبه مـفـكر اسـرائـيلي بارز أعتـقد أنـه صـهـيـوني ، والكـتاب بـعـنـوان " فـلـسـطـين فـي القـرن الثـامـن عـشر " ومـؤلفـه هـو البرـوفـسـور أمـون كـوهـين مـن الجـامـعة العـبـرية ، ويـصـف فـلـسـطـين مـنذ بـدأـية القـرن الثـامـن عـشر ، ومـصـادره الـتي اسـتـند الـيها كـانـت مـحـفـوظـات قـصر تـوبـكـابي فـي اسـطـنبـول ، والـوثـائق المـخـتـارة والمـصـادر المـحـلية فـي سـجـلات المـحـاكم الشـرعـية ، والسـلـطـات الأورـوبـية ذـات المـعـامـلات التـجـارية مـع فـلـسـطـين مـنذ قـرنـين ونـصـف مـضـت .

سـوف يـنـد هـش مـن يـقـرأ هـذا الكـتاب مـن أن مـا يـسـمـى بـالصـحـراء الخـالية مـن النـاس والنـبـات لـم تـكـن صـحـراء عـلى الاـطـلاق ، بـل كـان يـقـطنـها سـكـان مـن أنـشط العـامـلين فـي العـالم ، وكـانـوا مـن أكـبـر المـنتـجـين لكـثـير مـن المـنتـجـات كـالـقـطن ، وقـد تـنافـست حـول شـراء هـذه المـنتـجـات ثـلاثـة مـن البـلـدان الصـناعـية الكـبرى فـي ذلـك الوـقت وهـي ، بـريـطـانيا ، فرـنـسا وهـولـندا . ان مـحـفـوظـات هـذه البـلـدان الثـلاثـة سـوف تـؤكـد دـون شـك هـذه الحـقيـقة .

وانـه لـمـا يـزـيد كـم د هـشة ، أن اـقـليـما وـاحـدا مـن أـقـالـيم فـلـسـطـين ، وأعـني بـه اـقـليم الجـلـيل قـد بـلـغ فـي ازدهـاره مـا يـسـمـح لـه بـأن يـعـبـى جـيشـا نـظـامـيا مـقداره ١٥ ألفـا مـن سـكـانه ، واسـتـطـاع أن يـسـهم بـسـخـاء فـي بـنـاء الـامـبراطـورية العـثمـانية الذـى كـان جـزءـا مـنـها .

ودون الانـقـاص مـن قـيـمة أكـبـر الزـعـماء العـسـكـريـين فـي التـاريـخ ، فـان مـن هـزم نابـليـون عـند مـا حـاول أن يـعـتـل عـكا عـاصـمة هـذا الاـقـليم ، هـو حـاكمـه مـن قـبل السـلـطان العـثمـاني ويـدعى الجـزار .
والحـقيـقة أن فـلـسـطـين رـغم صـغـرها ، تـعد قـارة تـتمـتع بـتنـوع كـبـير - كـالـولـايـات المـتـحـدة - حـيـث تـوجـد فـيـها مـنـاطـق جـبلـية ومـجـار مـائـية وسـهـول وودـيان وتـهـطل عـليـها أمـطار غـزيرـة وبـها كـذلـك صـحـراء النـقب وكـانـت مـستـغـلة دائـما بـطـريـقة مـاهـرة مـن جـانـب زـراع مـاهـرين وعـامـلين . وأثـناء الحـرب العـالمـية الـاولى كـانـت الغـابـات كـثـيـفة الـى دـرجـة جـعلـت القـوى المـركـزية ، الـتي كـانـت فـي حـاجة الـى التـزود بـالفـحم والبـتـرول ، تـقوم بـقـطـع أـجـزاء كـبـيرة جـدا مـن هـذه الغـابـات حـتى تـتـمـكن مـن تـسيـير قـاطـراتـها .

وفيما يتعلق بصحراء فلسطين في النقب ، فقد كانت وما تزال صحراء تخضع للتغيرات المناخية الخارجة عن ارادة الانسان ، فيما عدا بطبيعة الحال ، عملية اقامة المركز النووي في ديمونه . ان الاستثناء الجدير بالذكر ، هو منطقة بير سبع ، حيث انتهك الاسرائيليون القانون الدولي في عام ١٩٦٣ وحولوا أحد الروافد الهامة لنهر الاردن - وكان هذا النهر يعتبر بمثابة هبة لرى سوريا - الى منطقة بير سبع لكي يحولوها الى منطقة مروية ومن ثم زراعية .

انني لن أحاول خداعكم بأن أقول ان الاسرائيليين لم يحرزوا أى تقدم ذا مغزى في مجال الزراعة ، وبصفة خاصة في مجال البحث ، ولكنني أعترض بشدة على تزوير الحقيقة ، وعلى هـذه الاتهامات الموجهة ضد الفلسطينيين .

ثالثا ، من بين الاكاذيب الصهيونية التي تستوجب التصحيح خدمة للحقيقة ، هو الادعاء الاسرائيلي بأن الفلسطينيين غير موجودين ولم يوجدوا كشعب . ولكي نمحص النظر في التاريخ ، ينبغي أن نقرأ جيدا ما كتبه توينبي والسيدة كاتلين ماري كينيون ، وهما من كتاب وعلماء الآثار البريطانيين المشهورين ، وغيرهما من علماء الآثار ، بل نقرأ أيضا ما ورد في العهد القديم لكـي نرى ماذا جاء به . اذا كان الاسرائيليون يدعون بأن الفلسطينيين لم يشتركوا في تكوين امبراطورية أو في استعمار الشعوب ، فان هذا عنصر يضاف الى رصيد ايجابيتهم ولا يعد وصمة في تاريخهم . واذا كانت فلسطين قد شكلت جزءا من مجموعات أوسع وكان لها دور هام فيها ، فان مرجع ذلك الى ما كانت تؤمن به من مبادئ عالمية وحدوية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي . ان أحدا لا يستطيع أن يدعى بأن نيوجيرسي ليست ولاية ، أو أنها لا تشكل شعبا له حقوق ، بحجة أنها جزء من اتحاد أكبر وأعظم .

رابعا ، ان حكومة السيد بيفين قد أعلنت أنه لا يوجد شيء يسمى بالاراضي المحتلة ، بل انهم يسمونها بالاراضي المحررة ، ومعنى ذلك أن السكان الشرعيين كانوا غرباء في أرضهم ووطنهم ، ربما كانوا زوارا أو مقيمين مؤقتين أو ربما سياحا .

وحيثما يتحدث الاسرائيليون بجرأة عن الاراضي المحررة ، يثور سؤال هو : محرر ممن ؟ محررة من السكان الشرعيين والاصليين الذين سكنوها منذ عشرة آلاف سنة ؟ ان أطلال مدينة أريحا يرجع تاريخها الى ثمانية آلاف عام . أطلقوا على هؤلاء الفلسطينيين ما شئتم من الاسماء - الكنعانيين ،

الفلسطينيين ، الجيوسيتيكيين الذين أنشأوا مدينة القدس التي تسرب اليها الاسرائيليون كأفـراد
وكمجموعات ، النبطيين ، السوريين ، اليهود ، الساميين ، العرب ، سموهم كما تشاؤون ، ولكن
هل يستطيع أن يشك أحد أن هؤلاء في مجموعهم منذ اكتشاف الكتابة هم السكان الحقيقيون لمنطقة
فلسطين ؟ انني أذهب الى أبعد من ذلك لأؤكد حقيقة تاريخية ، وهي أن التاريخ المسجل حتى
عام ١٩٤٨ لم يشهد هجرة للسكان الفلسطينيين من أرضهم العزيزة .

وحتى أثناء السيطرة الاسرائيلية القصيرة منذ ثلاثة آلاف عام - واعتمادا على محفوظات
الاسرائيليين أنفسهم - لم يكن هناك أى وجود اسرائيلي مستمر في الضفة الغربية التي يدعون أنها
جزء من أرضهم التاريخية . ان الارض التي يسمونها بأرض اللبن والعسل كانت تعرف بأرض كنعان
وكانوا يتعايشون فيها مع سكانها حتى بعد أن كفوا عن حكمها . أما فيما يتعلق بثلاثة أرباع المنطقة
التي أصبحت اسرائيل في ١٩٤٩ ، فان السكان الفلسطينيين الاصليين لم يتخلوا عن أى أرض
للالسرائيليين وأحبطوا جميع محاولاتهم في التوسع .

ومع ذلك ، فان السيد بيغين ومعاونيه يعلنون اليوم في صراحة أن الفلسطينيين لا وجود لهم
وانهم غرباء في أرض أجدادهم . اننا نعلم من أين أتى السيد بيغين ، ونعلم أنه لم يدخل البلاد
قبل ١٩٤٢ ، وبعد أن قرأنا كتاب آرثر كوستلر " القبيلة الثالثة عشرة " نعلم ما هو أصله العرقي ، فهو
ليس ساميا مثلنا في هذه المنطقة .

ليس من المعتاد أن نفوض في السجلات التاريخية ، ومع الاسف فهذه هي الحجة الوحيدة
التي تستند اليها اسرائيل في ممارسة ضم المناطق المحتلة انتهاكا للقانون الدولي ولا اتفاقية جنيف
الرابعة لعام ١٩٤٩ ولميثاق الامم المتحدة وقراراتها المتعلقة بهذا الموضوع . وبالتالي فانها
تعرقل بذلك جميع الجهود في بلوغ السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط . كيف يمكن أن نسمح
لرغبة شخص واحد أو حفنة من الاشخاص بتدمير الاطار الشامل الذي يركز عليه النظام الدولي المنتظم؟
ان الاجابة على هذا السؤال هي بالتأكيد ، المسؤولية المشتركة لنا جميعا ، وان الاردن لعل ثقة
من أن هذه الاجابة لن تتأخر .

ان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة بخطى لاهثة ، والتي زادت خطاها الحكومة الحالية ، التهمت وصادرت وأفسدت اجزاء كبيرة للغاية من الاراضي التي أبترت (مجرد خمس ارض فلسطين في ظل الانتداب) تلك الاراضي التي قامت الامم المتحدة ، باعتبارها تمثل صوت وضمير الانسانية ، بتخصيصها كوطن قومي للمواطنين الفلسطينيين اللاجئين المشتتين . وبينما نجد ان الاسرائيليين قد انغمست اقدامهم في الوحل للوصول الى حل دائم ، نجدهم يواصلون ، وبأسرع ما يمكن ، سياستهم سياسة الاستعمار والضم . ماذا بقي من الوطن القومي اذا كان ما يقرب من ثلاثة ملايين ونصف مليون فلسطيني " ما يزال البساط يسحب من تحت اقدامهم " ، وليس حتى نظام البانتوستانات البغيض الطراز المتبع في جنوب افريقيا . ان هذه مسألة في الواقع ، على درجة كبيرة من الالاحاح وتعتبر عقبة كأداء امام جميع الجهود المبذولة ، من أجل السلام . انها قضية حياة او موت لشعب تحت الاحتلال ولا حفاده وابنائهم الفلسطينيين المتفرقين ، في منطقة شاسعة ، في الوقت الحاضر .

ان وفدى لديه التقارير المنتظمة والدقيقة الخاصة بالمصادرات الاسرائيلية ، والاستعمار ، والخطط المستقبلية بالنسبة لخط الانابيب . وانا ما قدمتها فسوف استغرق وقت الجمعية الثمين ، وسوف يكون من الصعب ان نحدد النواحي الاساسية . الا ان هناك تعقيبين اشعر ان من واجبي ان اقدمهما . اولاً ، عندما يقرأ الممثلون التقارير حول انشاء عدد من المستوطنات ، فان هذه المستوطنات تتراوح بين ١٠٠ ، ١٢٠ - وما تزال تتزايد . ان هذه الارقام خداعة لانها لا تأخذ في الاعتبار الاستعمار الشامل للكل ، وعلى وجه التحديد ، استعمار القدس . ان اضافة مدينة القدس الى ابعاد هذا الاستعمار تعتبر خداعة ايضا ، لان معظم الناس ما يزالون يعتقدون ان القدس منطقة محددة ذات حدود دائمة ومعروفة نسبياً .

ومن أجل قياس الابعاد الحقيقية للاستعمار الواسع النطاق يجب ان نحذر ، ازاء الحقيقة الهامة للغاية ، وعلى وجه التحديد ، ان الاسرائيليين ، اتباعاً لفكرة الكون المتزايد اتساعاً ، يوسعون ، ايضا ، من حدود القدس شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً ، يصلون شمالاً الى رام الله ، وجنوباً الى بيت لحم ، وشرقاً الى خان الأحمر ، على الرغم من عدم الاعلان عن ذلك ، بصورة رسمية ، حيث اقيمت مدينة صناعية كبرى ، وغرباً دون حدود .

ان ما يعنيه ذلك ، بالنسبة للمستوطنات هو ان قلب الضفة الغربية يجري اغتصابه . ان

السهول القابلة للزراعة ، في وادي الاردن ، قد اصبحت مستعمرة الى حد كبير . ما الذي بقى ؟ منطقة نابلس في الشمال ، ومدينتها ، في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، قد بدأت في اماكن مثل كفر قدوم ، سيبستيا وأماكن اخرى عديدة كمستوطنات تظهر مؤقتا ، في شكل مخيمات عسكرية . وفيما يتعلق بمنطقة الخليل في الجنوب ، فان الوضع اكثر سوءا ، ونجد ان " كيريات اريبا " مثلها في ذلك مثل " قرية عربة " ، التي تطوق التلال المحيطة بالمدينة ، ناهيك عن مستوطنات تؤدي اليها ومستوطنات اخرى في المنطقة .

وباختصار ، اذا كنا ننشد الحل السلمي ، فان السؤال الذي يجب ان يخالجنا هو اين يقطن الفلسطينيون العائدون ؟ حتى بالنسبة للاشخاص الفلسطينيين المبعدين من الضفة الغربية وغزة والموجودين حاليا في الاردن والذين يبلغ عددهم ربع مليون نسمة ؟ ان الذي يثير دهشتنا - والذي له مغزى - هو انه خلال عشر سنوات من الاحتلال قام الاسرائيليون باقل القليل لاستيطان عدد كبير من المناطق الخالية في اربعة اخماس فلسطين التي كانت لديهم بالفعل في عام ١٩٤٨ . وأسوأ من ذلك فان الكثير من المناطق المعمرة هي الان خالية لم تستغل لعدم وجود العدد الكافي من المهاجرين ، بينما نجد ان اللاجئين الفلسطينيين يذوقون الهوان في المخيمات القذرة وقسوة حرموا من ديارهم وشعورهم بالانتماء .

وليس من سبيل المفالاة ، عندما يزور الفلسطيني وطن اجداده في فلسطين ، كمواطن عربي ، فانه سيجد صعوبة في التعرف على يافا ، حيث اجبر على الرحيل منها في عام ١٩٤٧ ، وحتى عام ١٩٤٨ ، تقل هذه الصعوبة في التعرف على القدس وقلب الضفة الغربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ الا يعني هذا ، بوضوح ، ان مكتسبات عام ١٩٤٨ ، قد تم التسليم بها ، وان هذا يأتي ضمن التطور العادي الذي يجري في كل بلد كل ٢٥ سنة ، بينما نجد ان الضفة الغربية وغزة قد تم الاستيلاء عليهما حديثا وعرضة للتخلي عنهما ، بموجب قرارات الامم المتحدة ، واقع جديد يتعين تحقيقه بكل سرعة . ان هذا هو اتجاه اسرائيل السياسي الوحيد ، بالنسبة للمشكلة الشاملة ، وحينما ندعي ان هذا يمثل عائقا خطيرا للسلام فاننا لا نبالغ على الاطلاق . وبالطبع ، اننا نرى ان مثل هذه السرقة ، من نوع قطع الطرق ، كما لو كانت الجمعية العامة

غير شرعية ولاغية وباطلة ويجب ازالتها ، ان هدف المناقشة اليوم هو ان نكرر ان ذلك الزامى ، اذا ما توخينا الجديدة عندما نسعى الى بلوغ سلام دائم .

انني لم اتناول عمليات الاستيطان الخطيرة للغاية والمستوطنات في سيناء ومرتفعات الجولان مدركا ان زميلي سفيرى مصر وسوريا اقدر مني على ان يفعل ذلك بطريقة اوفى . وبالتالي فقد قصرت ملاحظاتي على الاراضى الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية ، وقطاع غزة حيث يواجه ، في الواقع ودون مبالغة ، الاجيال الجديدة لثلاثة ملايين ونصف مليون فلسطيني آباءهم بسؤال مؤلم لا يجد اجابة حاليا " ما هو مستقبلنا ؟ " " اين وطننا ؟ " " ما هي هويتنا ؟ " " اين سنعمل وسنقيم في المستقبل ؟ "

ان البلدان العربية والفلسطينيين قد كرسوا انفسهم للوصول الى سلام عادل ودائم . ان السلام ، لكي يكون ذا مغزى ودائما يجب البحث عنه داخل هذا الاطار . ان السلام خارج اطار العدالة والانصاف ليس سلاما بل هو خلق لوضع لا يمكن تحمله ومن ثم لا بد ان ينتظر هذا الوضع انهياره . انه ليس سلاما حقيقيا ولا نستطيع ان نتناوله بعدم اكتراث اننا نعيش في عصر بلغته خطورته حدا ليس له نظير وتزداد هذه الخطورة مع مرّ الاعوام .

ان طريق السلام لا يمكن الوصول اليه من خلال تكديس الاسلحة النووية ، بل من خلال مبدأ " عش ودع الآخرين يعيشون " . وانا ما اختار الاسرائيليون الابادة الشاملة فان هذه الابادة لن نعاني منها نحن واسرائيل فحسب بل سيعاني العالم منها على نطاق واسع . ان وجود ثقب في سفينة يؤدى حتما الى غرق السفينة بأكملها . وانني على يقين من ان الجميع هنا لا يريدون ان يتحقق هذا المصير المظلم .

شعرت بالدهشة ان سفير اسرائيل قد كشف نفسه امام احتمال ان يؤنب رسميا من قبل حكومته بسبب تسميته الاراضى المحتلة " اراضى خاضعة للإدارة " حيث ان حكومته تسميها رسميا الاراضى المحررة .

لقد كرس سفير اسرائيل وقتا كافيا للحديث عن الاردن ، وأجد من واجبي ان اهنئه على حقيقة ان القذيفة التي سقطت قرب المنطقة لم تصيب منزله ، الا انني ، في نفس الوقت ، اود ان ابلغه ان منزلي انا قد دمر تماما ، وذلك من جراء طلقة مدفع اطلقت من مسافة لا تزيد عن مائتي متر .

وحاول سفير اسرائيل ان يقول لهذه الجمعية الموقرة ان العرب ، خلال العقود الثلاثة الماضية ، تجنبوا كل الجهود من أجل السلام ، وانه لم توجد مستوطنات اسرائيلية بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، وأود ان انكره بردي على وزير خارجية اسرائيل ، عندما اشرت الى الجهود التي بذلتها البلدان العربية والفلسطينيون في عام ١٩٤٩ ومن خلال هذه الجهود وعلى اثرها تم التوقيع على بروتوكول لوزان ، من أجل سلام نهائي ودائم . ومع ذلك اذا كان يعني بالسلام ان يتخلى اللاجئون عن حقهم غير القابل للتصرف في العودة الى وطنهم او تعويضهم ، واذا كان يعني بالسلام ان نؤجل حقوقنا في بلادنا فانه وكما قلت ، من قبل ، ذلك ليس من قبيل السلام على الاطلاق .

لقد تحدث السفير هيرتزوغ عن دور الأردن ، في الضفة الغربية . ولا أود أضياع وقت هذه الجمعية ، عن طريق التذكير بما قلته في اجابتي على الجنرال ديان ، بشأن هذا الموضوع . ان جيش الأردن كان يحتل أكثر مناطق فلسطين أهمية ، من الناحية الاستراتيجية ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، وذلك دعماً لقضية الحلفاء . وفي ١٥ من أيار/مايو ، عندما رحل المندوب السامي البريطاني عن البلاد ، ترك آخر جندي أردني أراضي فلسطين . ان الفرقة العسكرية الوحيدة من جيش الأردن ، التي عادت الى القدس والضفة الغربية ، فعلت ذلك ، في صبيحة يوم ١٨ أيار/مايو ، بناءً على الحاح مواطني القدس ، لانقاذهم بعد أن استنفدوا ذخيرتهم ، لانقاذهم من إبادة كان من الممكن أن تفوق ما حدث من إبادة في مذبحه دير ياسين التي رسمها وأدارها السيد بيغن نفسه .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠